السوري لكل السوريين

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

السياحة وبرامج التقنين في كهرباء طرطوس...

مطالب بتحقيق العدالة وتحفيز القطاعات الحيوية

طرطوس/ ا- ن

أعلنت الشركة العامة لكهرباء محافظة طرطوس أن التغذية الكهربائية تتم وفق برامج تقنين موحدة تشمل جميع مناطق المحافظة، يتم تحديدها بناء على كميات التوريد الكهربائي المتاحة، مؤكدة أن العدالة في التوزيع تعتبر من المبادئ الأساسية التي تلتزم بها في عملها.

الشركة أشارت إلى ورود العديد من الشكاوى من الأهالي حول تفاوتات في تطبيق برامج التقنين بين بعض المناطق، الأمر الذي دفعها إلى التشديد على ضرورة متابعة هذه الشكاوى ميدانيًا والتحقق منها بصورة دورية، ولا سيما الحالات الخارجة عن إطار البرنامج الموحد.

ومن أبرز هذه الحالات منطقة المصايف التي تتغذى بالكهرباء على مدار الساعة لارتباطها بخط التغذية الخاص بمضخات مياه الدريكيش، الشيخ بدر وصافيتا، وهي مرافق حيوية لا يمكن فصل التيار عنها. كما توجد خطوط سكنية تمر بها مؤسسات خدمية حكومية لا تخضع للتقنين المعتاد، مما يستدعي - بحسب الشركة - تطبيق برنامج تقنين يدوي خاص لضمان العدالة مع بقية المشتركين على الخط نفسه، ويتم ذلك من خلال تجميع ساعات التقنين الصباحية والمسائية ضمن فترة واحدة.

وفي السياق ذاته، قال مسؤول عن منشأة سياحية في ريف طرطوس، إن استقرار إمدادات الكهرباء يمثل حجر الزاوية في تحسين جودة الخدمات السياحية، مطالبًا بتعزيز كفاءة شبكة الكهرباء في المحافظة، وتأمين إمدادات مستدامة، لما لذلك من أثر كبير في تحفيز القطاعات الخدمية، وعلى رأسها قطاع السياحة.

وأضاف: «الاستقرار الكهربائي يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية، وتوفير فرص عمل جديدة، ومعالجة مشكلات البطالة والفقر، وزيادة الدخل المحلي، ما يمهد لتحول نوعي في القطاع السياحي، سواء على المدى القصير بتحسين أداء المنشآت الحالية وزيادة جاذبية طرطوس للسياح، أو على المدى الطويل من خلال تطوير بنية تحتية قائمة على الطاقة المتجددة».

وأكد أن توفير الكهرباء المستقرة ينعكس مباشرة على تحسين تجربة السياح من خلال ضمان اتصال إنترنت مستقر، وتقديم خدمات فندقية دون انقطاع، مما يعزز من سمعة طرطوس كوجهة سياحية واعدة، ويرفع من نسب إشغال المنشآت السياحية، ويزيد من الإيرادات العامة، ويدعم قطاعات رديفة كالنقل والتسوق والترفيه.

ودعا إلى مراجعة تسعيرة الفواتير الخدمية الخاصة بالمنشآت السياحية، والمطالبة بتمييزها عن غيرها من القطاعات، بالنظر إلى دورها الحيوي في إنعاش السياحة وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

من جانبه، صرح المهندس المسؤول عن إنارة الطرق في القسم الشرقي من مدينة طرطوس، أن الكهرباء تمثل عصب الحياة للمنشآت السياحية والخدمية، مشيراً إلى أن الشركة العامة للكهرباء في المحافظة تواصل تنفيذ مشروع إنارة طرقية جديدة في عدد من الشوارع الحيوية داخل المدينة.

وأوضح أن الإنارة الجديدة ستكون معفاة من التقنين الكهربائي، ما يضمن إنارة مستمرة طوال ساعات الليل، عبر استخدام أجهزة حديثة من نوع LED تعمل على التيار الكهربائي المباشر. وأكد أن المشروع ينفذ على مراحل متتابعة، تقوم خلالها الفرق الفنية بإصلاح شبكة الإنارة القديمة، وتركيب الأجهزة الجديدة، بما يسهم في تحسين المشهد الخدمي العام ورفع جودة الحياة للمواطنين والزوار على حد سواء.

يُذكر أن محافظة طرطوس تُعد من المناطق السياحية الواعدة في سوريا، وتطمح إلى لعب دور محوري في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال تحسين البنية التحتية وعلى رأسها قطاع الكهرباء، الذي لا يزال يواجه تحديات كبيرة في ظل محدودية الموارد وارتفاع الطلب، خصوصاً في فصل الصيف.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

إنقاذ الثروة الحيوانية

رغم الأصوات العالية المنادية بالاستثمار في «الاقتصاد الرقمي»، لا تزال أصوات المختصين في الحقل التنموي السوري تتشبث بجوهر استقرار البلاد: الأمن الغذائي والاجتماعي، المرتبطين جوهرياً بقطاعات تقليدية حيوية، وعلى رأسها الثروة الحيوانية التي كانت، وما زالت، واحدة من أبرز ركائز الاقتصاد الوطني السوري.

فما بين واقع مرّ فرضته سنوات الحرب، ومحاولات النهوض بعد التحرير، تلوح اليوم مبادراتٌ تتلمّس طريقها بعناية، تهدف إلى إحياء هذا القطاع المنهك، من خلال مفهوم المجمعات الإنتاجية الحيوانية.

إن إنشاء مجمعات إنتاج حيواني متكاملة يُمكن أن يشكل خريطة طريق لإنقاذ «الثروة السورية الضائعة»، على أن يبدأ الاقتراح بكليات الزراعة التي تمتلك مساحات مناسبة وخبرات متوفرة، كنواةٍ أولى يمكن أن تتحول إلى نماذج قابلة للتعميم. و في ريف دمشق يمكن أن يكون حاضنة أولى لهذا النموذج، في حال توافرت المياه والطاقة والبنية التحتية، على أن تتكامل فيه خبرات التربية والإنتاج والتصنيع الغذائي الحيواني.

ولا يمكن ان نغفل حقيقة العوائق التي تقف أمام جدية التنفيذ، وعلى رأسها التمويل ورأس المال، الذي «يبقى جباناً» ما لم يأتِ محمولاً على قلوب مؤمنة بالوطن، ومشاريع تنموية لا ربحية صرفة. فهكذا مشروعات تتطلب شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وتعاوناً بين المؤسسات العلمية والمجتمعية.

في المقابل، يقدّم أحد الخبراء في الإنتاج الحيواني، قراءة واقعية - وربما متحفظة - للفكرة، محذراً من التعاطي السطحي معها، ومشيراً إلى جملة من المعايير الفنية والبيئية التي تجعل من فكرة «المجمّعات الموحّدة» أقلّ قابلية للتطبيق، لا سيما أنّ لكل نوع حيواني بيئة تربية مختلفة. فالدواجن تحتاج إلى حظائر مغلقة، الأغنام تتبع حركة المراعي، والأبقار تحتاج إلى أراض زراعية خصبة.

الحل يكمن في إقامة تجمّعات تخصصية لكل نوع حيواني تراعي الاشتراطات الصحية والبيئية، وأن مثل هذه النماذج يُمكن تنفيذها عبر شركات كبرى تمتلك القدرة على المتابعة الفنية، لكنها تبقى غير ملائمة لصغار المربين الذين يشكلون ٩٠٪ من القطاع الخاص.

وبين ما يطرح تبقى الحاجة قائمة - بل وملحّة - إلى رؤية وطنية شاملة، تبدأ بوضع استراتيجية علمية تشاركية تشمل المربين، والوزارات المعنية، والجامعات، ومراكز البحوث، وتُترجم إلى واقع ملموس عبر دعم فني وتشريعي وتمويلي.

ولا يتردد المعنيين في الدعوة إلى إنشاء وزارة مختصة بالثروة الحيوانية، تعكس أهمية هذا القطاع الذي يساهم بما يزيد عن ثلث الناتج الزراعي، إذا ما أخذ بالحسبان ما يقدمه من خدمات غير نقدية، كالسماد العضوي، والنقل، والتشغيل في الريف.

ما بين الحماسة الأكاديمية والواقعية الفنية، يظهر أن مستقبل الثروة الحيوانية السورية لن يُبنى بنموذج واحد فقط، بل بتلاقي الجهود، واحتضان التنوع، ووضع الإنسان الريفي في قلب المشروع، لا على هامشه.

قلق وخوف.. جرائم القتل تثير رعب سكان ريفي حماة وحمص

تقرير/ جمانة الخالد

لم تعد الحياة كما كانت في قرى ريفي حماة وحمص. إذ تحولت الأيام الهادئة التي كان يعرفها الأهالي إلى كابوس متكرر، حيث بات الخوف رفيقهم الدائم. الجرائم التي تطال القرى لم تعد مجرد حوادث عابرة، بل صارت ظاهرة تهدد الأمن والأمان، وتترك وراءها قصصاً مؤلمة تروبها العائلات بصوت مرتجف.

تجلس أم محمد في قرية صغيرة بريف حماة، على كرسيها الخشبي القديم، تمسك بيد ابنتها الصغيرة التي لم تعد تذهب إلى المدرسة منذ أن اختُطفت طفلة من جارتها قبل أشهر. تقول الأم بصوت خافت: «كل يوم أخاف أن أفتح الباب، لا أعرف من يطرقه.. هل هو جارنا أم مجرم يبحث عن ضحية جديدة؟». القصة تكررت في قرى مجاورة، حيث تختفي النساء والأطفال، أو يُعثر على جثثهم في أماكن مهجورة، دون أن يلقى الجناة عقاباً.

أما في ريف حمص، فالقصص لا تقل مأساوية. أبو أحمد، مزارع في الخمسينيات من عمره، يروي كيف تعرض ابنه للسرقة والضرب المبرح عندما كان عائداً من السوق بسيارته المحملة بالبضائع. «أخذوا كل شيء، حتى هاتفه القديم، وتركوه ينزف على الطريق»، يقول أبو أحمد، بينما تملأ الدموع عينيه. لم يبلغ الشرطة، لأنه يعرف أن التحقيقات غالباً ما تصل إلى طريق مسدود. «من يحمينا؟» يسأل، ثم يصمت، لأن الإجابة غير موجودة.

الخوف ليس مقتصراً على السرقة أو الاختطاف، بل امتد إلى جرائم القتل التي أصبحت تحدث في وضح النهار. في إحدى القرى، عُثر على جثة شاب في العشرينيات من عمره ملقاة قرب نهر العاصي، آثار التعذيب واضحة على جسده. أهله يعتقدون أنه قُتل بسبب خلاف على قطعة أرض، لكن لا أحد يتجرأ على الحديث علناً. الجريمة صارت درساً لأي شاب يحاول المطالبة بحقه. «الموت أصبح أرخص من كلمة حق»، يقول أحد كبار السن، وهو يهز رأسه بحسرة.

النساء في هذه القرى يعانين بشكل مضاعف. فبالإضافة إلى الخوف على أبنائهن، يواجهن خطر التحرش والاعتداءات. سمر، شابة في قرية بريف حمص، تروي كيف كانت تتعرض للملاحقة من قبل مجموعة شبان كلما خرجت لشراء الحاجيات. «أبي منعني من الخروج وحدي، وقال لي: (حياتك أغلى من أي شيء)، ولكن إلى متى سنعيش سجناء الخوف؟» تساءلت بينما كانت تمسك بيد أخيها الصغير، الذي أصبح مرافقها الإجباري في كل خطوة.

أما كبار السن، فهم أيضاً ليسوا بمنأى عن الخطر. في إحدى القرى، دخل لصوص منزل عجوز وحيد، وضربوه وسرقوا مدخراته التي جمعها طوال عمره. الجيران سمعوا صراخه لكنهم لم يتحركوا خوفاً على أنفسهم. «لو كان له أولاد، لما تجرأوا على فعل ذلك»، قال أحد الجيران، لكن العجوز لم يكن لديه سوى ابنة متزوجة في مدينة بعيدة.

وتركت الجرائم المتكررة آثاراً نفسية عميقة على الأهالي. الأطفال لم يعودوا يلعبون في الشوارع كما كانوا يفعلون، والأسر تضع أقفالاً إضافية على أبوابها، وحتى الثقة بين الجيران بدأت تتآكل. «صرنا نشك في كل غريب، وكل سيارة لا نعرفها»، تقول أم علي، وهي تطل من نافذتها الضيقة على الشارع الخالي.

السؤال الذي يتردد في أذهان الجميع هو: من يحميهم؟ فغياب الأمن وانتشار السلاح غير المرخص جعل المجرمين أكثر جرأة. البعض يحاول اللجوء إلى العشائرية أو الوساطة لحل النزاعات، لكن ذلك لا يمنع الجرائم الجديدة من الحدوث. «نعيش كما لو أننا في غابة، القانون غائب، والضعيف فريسة»، يقول رجل من ريف حماة، بينما يشعل سيجارته بنار مليئة بالغضب والعجز.

في النهاية، تبقى هذه القصص مجرد غيض من فيض المعاناة التي يعيشها أهالي ريفي حماة وحمص. كل يوم يمر يزيد من خوفهم، وكل جريمة جديدة تذكرهم بأن لا أحد في مأمن. الحياة التي كانت يوماً مليئة بالطمأنينة صارت سلسلة من الانتظار والقلق.

فتح الطريق بين دمشق والسويداء.. وروايات متضاربة حول أسباب إغلاقه

عادت الحركة على طريق دمشق السويداء إلى طبيعتها بعد إغلاقه على مدار يومين متتاليين من قبل الحواجز الأمنية التي منعت السيارات والمواطنين من المرور عليه.»٢

تحولات في مفهوم الزواج وسط سوريا.. الزواج من مغتربين ورفض الإنجاب كخيار واعٍ في مواجهة الواقع

في السنوات الأخيرة، ومع تعمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، برزت على السطح أنماط جديدة من العلاقات الزوجية، تعكس تحوّلاً ملحوظاً في القيم والأولويات لدى شريحة واسعة من الشباب، خاصة في مناطق الوسط السوري مثل حمص وحماة. ومن أبرز هذه الظواهر الزواج المشروط بعدم الإنجاب، والزواج من مغتربين أو أجانب، وهي توجهات تُثير جدلاً واسعاً وتساؤلات حول مستقبل العلاقات الأسرية في المجتمع السوري. »٤

مصياف تحترق.. غابات تتلاشى والأهالي يواجهون رماد الحياة

تحولت المساحات الخضراء الواسعة في منطقة مصياف الساحرة، حيث كانت الغابات الخضراء تزين الجبال وتنثر عبق الطبيعة في الهواء، إلى رماد أسود بعد موجة حرائق متتالية أتت على آلاف الأشجار والأعشاب، تاركة وراءها دماراً بيئياً واقتصادياً يصعب تعويضه »٦

تأكيد على الشراكة وحقوق المكونات.. اتفاق آذار بين قسد والحكومة الانتقالية على طاولة البحث

سياسي سوري: وجود قسد مرتبط بوجود الشعب الذي حمته ودافعت عنه لسنوات

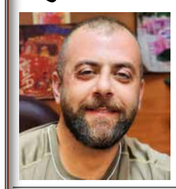

أكد جهاد سيدو أن قوات سوريا الديمقراطية ستبقى شريكاً أساسياً للتحالف الدولي وستواصل محاربة الإرهاب، وأن استمرار وجودها لن يكون مرهوناً ببقاء القوات الأمريكية في المنطقة، لأن وجود قسد مرتبط بوجود الشعب السوري الذي حمته ودافعت عنه طوال سنوات.»٣

مقترح هدنة جديدة في غزة.. هل تصمد في ظل انعدام الثقة بين الجانبين

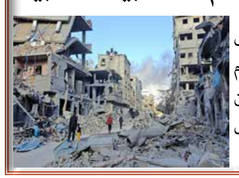

أعلن الرئيس الأميركي أن إسرائيل وافقت على الشروط اللازمة لإتمام اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ستين يوماً في غزة، وأشار إلى ضرورة بذل الجهود خلالها لإنهاء هذه الحرب»٥

الحوار... بوابة المستقبل السوري

في خضم واقع سياسي متشابك، وميراث ثقيل من الصراعات المتشعبة، يبرز الحوار اليوم كأكثر المسارات واقعية، وأملاً في بناء سوريا جديدة، قادرة على استيعاب تنوعها، واستعادة وحدة مكوناتها، وتحقيق تطلعات شعبها إلى الحرية والازدهار، وضمان استمرار بقاء البلاد والحفاظ على وحدة أرضها وشعبها.

وفي هذا الإطار، لا يمكن قراءة ما جرى من تفاهمات بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وبين الحكومة السورية الانتقالية، وعلى رأسها اتفاق آذار، إلّا باعتبارها خطوات سليمة وجريئة نحو إعادة صياغة العلاقات بين المركز والأطراف، على أسس الشراكة، والاعتراف المتبادل، والحقوق المتبادلة.

وشكّلت هذه التفاهمات التي شملت ملفات حيوية كالتعليم وعودة المهجرين، إشارات واضحة إلى أن النوايا الصادقة ستعطي ثمارها، إذا تُرجمت تدريجياً إلى خطوات عملية.

لقد أثبتت الوقائع أن إدارة البلاد لم تعد ممكنة بمنطق الإقصاء أو التهميش أو التفرد، وأن الاعتراف بالتعددية، وبخصوصية كافة المكونات السورية، بات ضرورة سياسية وأخلاقية.

ورغم التحديات، تبقى الإرادة المشتركة في فتح قنوات الحوار، وتشكيل لجان مشتركة والانفتاح على حلول توافقية، هي الأمل الحقيقي في مستقبل تتسع فيه البلاد لكل أبنائها، فالحوار ليس فقط ضرورة آنية، بل هو حجر الأساس في أي عملية انتقالية تؤسس لدولة المواطنة والعدالة والكرامة.

إن التحدي الأكبر اليوم لا يكمن في التوقيع على الاتفاقيات، بل في القدرة على تنفيذها بإرادة سياسية شجاعة، تضع مصلحة الوطن فوق الحسابات الضيقة.

وما ينتظره السوريون داخل البلاد وخارجها، هو حوار فعّال وشراكة حقيقية تعيد صياغة عقد اجتماعي جامع.

هيئة التحرير

تأكيد على الشراكة وحقوق المكونات.. اتفاق آذار بين قسد والحكومة الانتقالية على طاولة البحث

بحث سياسيون سوريون في مدينة الرقة، بمقر مجلس سوريا الديمقراطية، استحقاقات اتفاقية آذار المبرمة بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، ورئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع.

وتطرق السياسيون إلى أهمية توقيت الاتفاق من حيث فهم وإدراك الحكومة الانتقالية أن سوريا لا تدار إلا بمشاركة مباشرة من قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، على اعتبار أن الاتفاق تلى تاريخ سقوط النظام السابق بأربعة أشهر فقط.

وقال محمد رمضان العبود، رئيس فرع الرقة لحزب الحداثة والديمقراطية لسوريا، إن بنود الاتفاق حاولت تغطية معظم القضايا الرئيسية في سوريا خلال الفترة الزمنية الراهنة، إلى جانب معالجة بعض القضايا التي يعنى بها سكان شمال وشرق سوريا لا سيما المهجرين قسراً من المناطق التي تحتلها تركيا والفصائل العسكرية التابعة لها.

وأضاف، أن بعض بنود الاتفاق أثبتت أن قوات سوريا الديمقراطية تتمتع بحي كبير من النفوذ السياسي والعسكري في سوريا خلال المرحلة الحالية ومن المؤكد أنها ستحافظ على هذه المكانة مستقبلاً.

وقال رجب المشرف، عضو مكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية، إن الأحزاب السياسية في شمال وشرق سوريا مطالبة بتعزيز دورها السياسي خلال المرحلة الحالية لمتابعة تنفيذ اتفاق آذار، بناء على التساولات التي تدور في الشارع السوري لا سيما في المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية، وأن تكون الأحزاب أكثر قرباً من الشعب.

واعتبر أن التفاهم حول العملية الامتحانية الذي حدث بين الحكومة السورية الانتقالية والإدارة الذاتية كان أحد أبرز النتائج لاتفاق آذار، الأمر الذي قد يبشر بنتائج إيجابية أخرى تستكمل تنفيذ بنود الاتفاق.

وذكر تركي علي، عضو مكتب العلاقات في حزب الاتحاد الديمقراطي، أن بند الاعتراف بحقوق المكونات السورية هو مهم لإعادة رسم الهوية الوطنية في سوريا، بما يتناسب مع تنوع المجتمع السوري وتنوع المكونات كمصدر غنى لسوريا وليس مصدر ضعف، ومشاركة الجميع في العملية السياسية في البلاد خلال المرحلة الانتقالية بصفة أكثر شمولاً.

إلا أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية الانتقالية حتى الآن بعد صياغة الإعلان الدستوري والبدء بإجراءات تشكيل وانتخابات مجلس الشعب، لا تتوافق مع بند الاعتراف بحقوق المكونات السورية والتي يجب أن تراعى في التمثيل الحقيقي بالعملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية، وفقاً لما ذكره.

وأضاف، أن مواد الإعلان الدستوري لا تتوافق مع تنوع المجتمع السوري بتحديد هوية الدولة وتحديد مصدر التشريع ودين رئيس الجمهورية، وتجاهل بقية المكونات وأصالة وجودها في سوريا وانتمائها التاريخي والثقافي لهذه الأرض على مدار الاف السنين.

ورأى السياسيون أن تحديد شكل الحكم في سوريا يجب أن يعرض من خلال استفتاء شعبي يشارك فيه جميع السوريين على امتداد أراضي البلاد وحتى في دول الاغتراب، لأن للجميع الحق في اختيار نظام الحكم في البلد الذي ينتمون إليه.

وشهدت العاصمة السورية دمشق، مطلع شهر حزيران الماضي، محادثات رسمية بين الحكومة السورية الانتقالية ووفد من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، جرى خلالها التباحث حول تنفيذ اتفاق العاشر من آذار الماضي بين الطرفين. ووصفت هذه المحادثات بأنها «إيجابية وبنّاءة»، وفق بيان مشترك صدر عن الجانبين.

وبحسب البيان، فقد عقد الاجتماع في دمشق بحضور اللجنة الحكومية المكلّفة بإتمام الاتفاق، ووفد الإدارة الذاتية الذي ضم شخصيات قيادية، من بينها فوزة يوسف، وعبد حامد المهباش، وأحمد يوسف، وسنحريب برصوم، وسوزدار حاجي، ومريم إبراهيم، وياسر سليمان.

وأكد البيان أن الجانبين توصلا إلى تفاهمات مهمة، من أبرزها تشكيل لجان فرعية تخصصية لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بملف الامتحانات والمراكز الامتحانية، بما يضمن حقوق الطلبة واستقرار العملية التربوية. كما تم بحث آليات تسهيل عودة المهجّرين إلى مناطقهم، ومعالجة العوائق التي تحول دون ذلك.

وأشار البيان إلى توافق الطرفين على إعادة تفعيل اتفاق حيي الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب، والعمل على معالجته بشكل يخدم الاستقرار والسلم الأهلي.

وشدد الجانبان في البيان المشترك على التزامهما بالحوار البنّاء والتعاون المشترك في سبيل الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها، وتحقيق تطلعات الشعب السوري في الأمن والاستقرار، مع الاتفاق على عقد اجتماع لاحق قريباً لمتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه.

يُذكر أن هذه الجولة من المحادثات تأتي في سياق جهود مستمرة لتفعيل الاتفاقات الموقعة بين الحكومة السورية الانتقالية والإدارة الذاتية، وعلى رأسها الاتفاق المبرم مع قوات سوريا الديمقراطية، والذي وقّعه كل من رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع، والقائد العام لقسد مظلوم عبدي.

فتح الطريق بين دمشق والسويداء.. وروايات متضاربة حول أسباب إغلاقه

عادت الحركة على طريق دمشق السويداء إلى طبيعتها بعد إغلاقه على مدار يومين متتاليين من قبل الحواجز الأمنية التي منعت السيارات والمواطنين من المرور عليه.

وكانت حركة المرور قد علّقت على الطريق إثر التوتر الذي حدث في منطقة حاجز المسمية، نتيجة رفض العناصر القائمين على الحاجز الانسحاب منه، حسب مصادر مطلعة ذكرت أن المجموعة الأمنية المسؤولة عن الحاجز أطلقت النار باتجاه دورية تابعة للأمن الداخلي بعد قدومها لاستلام الحاجز وإبعاد العناصر المسؤولين عنه، بسبب تكرار الشكاوى بحقهم حول قيامهم بعمليات سلب وابتزاز للمارة.

وتضاربت الروايات المحلية والرسمية حول سبب إغلاق الطريق، وسط انتشار أنباء عن وقوع اشتباكات بين مجموعتين تابعتين لجهاز الأمن الداخلي، تسبب بإغلاق الطريق بين دمشق والسويداء.

بينما ادّعت وسائل الإعلام الرسمية أن إغلاق الطريق تم بسبب عملية خطف استهدفت ثلاثة مدنيين في مدينة السويداء، دون أن توضح العلاقة أو الرابط بين الحادثتين.

وتضاربت الروايات الرسمية حول سبب إغلاق الطريق، حيث ذكرت قناة الإخبارية السورية أن قطع الطريق كان بسبب عملية الخطف التي جرت في السويداء، في حين قال نائب قائد جهاز الأمن الداخلي في اتصال هاتفي مع نفس القناة، إن قطع الطريق كان في منطقة براق التابعة إداريا لمحافظة درعا على حاجز المسمية بين عناصر من الأمن العام، وعناصر من الحاجز رفضوا مغادرة الحاجز وتسليمه للفرة التي جاءت لاستلامه.

عملية الخطف المزعومة

حول سبب إغلاق الطريق، ولف الغموض ما يحدث على هذا الشريان الحيوي لمحافظة السويداء، وأسباب انقطاعاته المتكررة، وخصوصاً في المنطقة الممتدة بين براق والمطلة بريف دمشق، التي أصبحت مسرحاً لعمليات الاستهداف العشوائي للمارة وعمليات السلب والقتل منذ سقوط النظام السابق.

وتحولت قضية حاجز المسمية إلى قضية رأي عام، بعد تكرار تجاوزات عناصره، فيما تعهد مسؤولون حكوميون بمعالجة المسألة خلال اتصالات مع وجهاء في محافظة السويداء.

تضارب الروايات

ذكرت وسائل اعلام محلية في المحافظة ربطت وسائل إعلام رسمية ومواقع تواصل اجتماعي عديدة، تعليق حركة المرور على الطريق بتعرّض «مدنيين ينحدرون من منطقة الحولة بريف حمص لعملية اختطاف في السويداء من قبل شخص ادّعى أن الأمن الداخلي في مدينة جرمانا أوقف ابنه بسبب اشتراكه في مشاجرة جماعية».

وذكرت هذه الوسائل أن الأشخاص المختطفين لا صلة لهم بحادثة جرمانا، وهذا ما أثار قلق عائلاتهم التي ناشدت الفعاليات الاجتماعية ووجهاء السويداء للإفراج عنهم.

بينما نفى آقارب الشخص المتهم حدوث أي عملية خطف، وذكرت مصادر محلية أن المتهم استضاف ثلاثة مواطنين يعملون في تجارة البلاستيك في بيته، وأكدت عدم وجود أي علاقة بالقضية التي وقعت في مدينة جرمانا، وانتهت بعد تدخل المشايخ وإخلاء سبيل الموقوف.

كما أكدت وساطات من المجتمع الأهلي التي تدخلت للإفراج عن المواطنين الثلاثة، أنهم كانوا ضيوفاً في بيت الشخص، وأنهم عادوا إلى أهاليهم بعد الانتهاء من عملهم في السويداء.

ملف «الأطفال المفقودين»... توقيف مسؤولين ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تشكل لجنة خاصة

تفاعلت قضية الأطفال السوريين المفقودين، من أبناء المعتقلين السياسيين خلال فترة حكم النظام السابق، بعد أن أوقفت الحكومة السورية الانتقالية، وزيرتين سابقتين للشؤون الاجتماعية ومسؤولين إداريين في دور أيتام، على خلفية اتهامات بتغييب الآف الأطفال ونظلهم إلى مؤسسات رعاية دون علم ذويهم أو موافقة قانونية.

وقالت مصادر قضائية في دمشق إن النيابة العامة أصدرت أوامر توقيف بحق كندة الشماط وريما القادري، اللتين تولّتا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في حكومات سابقة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠، إضافة إلى توقيف مسؤولين إداريين في جمعيات خيرية ودور أيتام، من بينهن هنادي خيمي ولمى الصواف وفداء الفندي العاملات في «مجمع لحن الحياة»، ولمى البابا المسؤولة عن «جمعية المبرة» برفقة شقيقتها رنا البابا، فيما تم الإفراج عن المديرة الحالية للمجمع ميس عجيب بصفتها شاهدة.

جاءت هذه الخطوات عقب قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة الانتقالية هند قبوات، تشكيل لجنة تحقيق خاصة، في الثاني من تموز الحالي، بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والأوقاف، بهدف كشف مصير ما بين ٣ آلاف و٥ آلاف طفل جرى تغييبهم عن ذويهم المعتقلين خلال السنوات الماضية، وتعرضوا لتغيير هوياتهم

أو نظلهم إلى مؤسسات الرعاية دون توثيق.

وأظهرت وثائق مسرّبة نشرها موقع «زمان الوصل» قوائم بأسماء عشرات الأطفال الذين تم تسليمهم من أفرع أمنية إلى مؤسسات رعاية، من بينها مدرسة «قرى الأطفال» الدولية في دمشق، إضافة إلى تقارير تفيد بقيام ضباط أمن بتحويل نحو ٣٠٠ طفلة إلى شقق سكنية خاصة بهدف إخفائهن عن أي متابعات قضائية.

من جانبها، اعترفت إدارة مدرسة «قرى الأطفال» بتسلمها ١٣٩ طفلاً بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ دون أي وثائق رسمية، قبل أن تطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية التوقف عن إرسال مثل هذه الحالات. كما صرّحت براءة الأيوبي، مديرة «دار الرحمة»، بأن الدار استقبلت أكثر من ١٠٠ طفل من أبناء المعتقلين، وأعيد ٢٤ منهم فقط إلى عائلاتهم، بينما تمنع الآخرون من أي زيارات دون موافقات أمنية عليا.

وبحسب إفادات عدد من العاملات في مؤسسات الرعاية، كانت التعليمات الأمنية تُصدر مباشرة من رؤساء أجهزة الأمن إلى الوزارة، التي تقوم بإيداع الأطفال في دور الأيتام وتغيير هوياتهم ومنع الإفصاح عن معلوماتهم الشخصية، فيما بدا أنه سياسة ممنهجة لإخفاء مصيرهم. وتشير شهادات عدة إلى إشراف مباشر من أسماء الأسد زوجة الرئيس السابق على هذا الملف، بحسب المديرة الحالية لـ«مجمع لحن الحياة»، التي أكدت أن بعض الأطفال أُرسلوا بتوصيات أمنية مباشرة.

وتعد هذه التوقيفات القضائية الأولى من نوعها بحق مسؤولين كبار من نظام الأسد منذ تشكيل الحكومة الانتقالية، وتُشكل، بحسب مراقبين، تحولاً لافتاً في مقاربة ملفات الانتهاكات السابقة، وخصوصاً تلك التي تتعلق بانتهاكات الطفولة وحقوق الإنسان.

حرارة قاتلة في سوريا موجات الحر تكشف هشاشة النظام الصحي

تواصل موجات الحر الشديدة ضرب منطقة الشرق الأوسط، حيث سجلت درجات الحرارة في عدد من المدن العربية أرقامًا قياسية تجاوزت ٤٥ درجة مئوية، ما يثير القلق بشأن التأثيرات الصحية والبيئية المتزايدة.

ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة

شهدت بلدان مثل العراق، السعودية، الأردن، وسوريا ارتفاعًا ملحوظًا في درجات الحرارة خلال الأسابيع الأخيرة، نتيجة تغيرات مناخية عالمية واشتداد ظاهرة «الاحتباس الحراري». وفي دمشق، وصلت الحرارة إلى ٤٣ درجة مئوية في بعض الأيام، ما أدى إلى زيادة الطلب على الكهرباء والمياه، وسط انقطاعات متكررة للخدمات.

تأثير مباشر على صحة الإنسان

وفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية، فإن التعرض لموجات الحرارة العالية يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة، أبرزها:

الإجهاد الحراري وضربات الشمس، خاصة لدى كبار السن والأطفال والعمال في الأماكن المكشوفة.

تفاقم الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب، الربو، وارتفاع ضغط الدم.

جفاف حاد ونقص السوائل في الجسم نتيجة التعرق الشديد.

اضطرابات النوم والقلق بسبب ارتفاع درجات الحرارة ليلًا، خصوصًا مع ضعف التهوية في كثير من المناطق السكنية.

الوضع في سوريا

في سوريا، تعاني الكثير من المناطق من ضعف البنية التحتية الصحية والخدمية، ما يزيد من هشاشة السكان أمام آثار موجات الحر. وقد أصدرت وزارة الصحة تحذيرات متكررة تدعو المواطنين إلى:

تجنّب التعرض المباشر لأشعة الشمس في ساعات الذروة (١٢ ظهرًا – ٤ عصرًا).

شرب كميات كافية من الماء والسوائل.

ارتداء ملابس خفيفة وفضفاضة.

الاهتمام بكبار السن والأطفال وتوفير بيئة باردة لهم قدر الإمكان.

نداءات إنسانية وتوصيات دولية

أطلقت منظمات إنسانية نداءات عاجلة لمساعدة السكان في المناطق المتأثرة، خصوصًا في المخيمات والمناطق النائية التي تفتقر إلى الكهرباء والماء البارد.

كما حثت منظمات دولية الحكومات على اعتماد سياسات مناخية عاجلة، وتحسين أنظمة الرعاية الصحية للاستجابة للتهديدات المناخية المتزايدة.

تشكل موجات الحرارة المتكررة في الشرق الأوسط تحديًا صحيًا وإنسانيًا يتطلب تحركًا سريعًا من السلطات المحلية والمجتمع الدولي، خاصة في ظل تفاقم الأزمة المناخية العالمية. إن حماية صحة الإنسان في وجه هذا الخطر تبدأ بالتوعية، والوقاية، وتعزيز الاستعدادات الصحية لمواجهة موجات حر يُتوقّع أن تزداد حدة وتواترًا في السنوات القادمة.

ماذا يحدث لجسمك عند إدخال الزنجبيل في نظامك الغذائي؟

الزنجبيل ليس مجرد نكهة مميزة تضاف إلى الطعام، بل هو كنز من الفوائد الصحية التي أثبتتها الأبحاث والدراسات. يُستخدم منذ قرون في الطب التقليدي، ويُعرف بقدرته على علاج مجموعة واسعة من الأعراض والحالات الصحية. يمكن تناوله طازجاً، مجففاً، مسحوقاً، أو في شكل شاي ومكملات غذائية، ويُعد من أكثر النباتات الطبية تنوعاً في الاستخدام.

فيما يلي أبرز التأثيرات الصحية التي قد تحدث في جسمك عند إدراج الزنجبيل في نظامك الغذائي:

١. محاربة الالتهابات وتعزيز التوازن المناعي

الزنجبيل يحتوي على أكثر من ٤٠٠ مركب طبيعي، العديد منها يتمتع بخصائص قوية مضادة للالتهاب. هذه المركبات تساهم في الحد من الالتهاب المزمن الذي يُعتبر أساساً للعديد من الأمراض المزمنة مثل:

أمراض المناعة الذاتية

السرطان

السكري

أمراض القلب والرئ

الاضطرابات العصبية والنفسية

مشكلات الجهاز الهضمي

وبالتالي، فإن تناول الزنجبيل بانتظام قد يساعد في خفض مستويات الالتهاب وتعزيز صحة الجهاز المناعي

٢. تحسين الهضم وتقليل الغازات

من أبرز فوائد الزنجبيل أنه يُساعد على تسريع عملية الهضم عن طريق تسهيل مرور الطعام عبر المعدة، مما يُخفف من: الانتفاخ، التقلصات، الغازات، الإمساك.

وقد أظهرت دراسات أن مكملات الزنجبيل تُخفف أعراض عسر الهضم الوظيفي، وهو اضطراب شائع في الجهاز الهضمي، خصوصا لدى مرضى العلاج الكيميائي.

٣. تخفيف الغثيان والقيء

يُستخدم الزنجبيل على نطاق واسع كعلاج طبيعي للغثيان، وخاصة:

غثيان الصباح لدى النساء الحوامل

الغثيان المرتبط بالعلاج الكيميائي

الغثيان بعد العمليات الجراحية

وذلك بفضل تأثيره المهدئ على الجهاز الهضمي، ما يجعله خياراً طبيعياً فعالاً لمن يعانون من هذه الحالات.

٤. تعزيز المناعة ومقاومة العدوى

يمتلك الزنجبيل خصائص مضادة للميكروبات، مما يجعله فعالاً في مقاومة البكتيريا والفيروسات. تظهر الأبحاث أن مستخلصات الزنجبيل تؤثر على بعض أنواع البكتيريا بنفس كفاءة المضادات الحيوية في بعض الحالات. ولهذا، يُستخدم الزنجبيل الطازج أو المغلي لتخفيف التهابات الحلق وتقوية المناعة.

٥. تخفيف آلام العضلات والدورة الشهرية

أظهرت الدراسات أن تناول مكملات الزنجبيل يمكن أن يقلل من الشعور بآلام العضلات بعد التمارين المكثفة. كما أنه يساعد على:

تخفيف آلام الدورة الشهرية

تقليل التقلصات المصاحبة لها

وذلك بفضل تأثيره الطبيعي المضاد للآلم والالتهاب.

٦. تحسين صحة القلب والأوعية الدموية

يحتوي الزنجبيل على مضادات أكسدة قوية مثل البوليفينولات، التي تساهم في حماية القلب من التلف التأكسدي. وتشير دراسات إلى أن:

تناول ٤ غرامات من الزنجبيل يومياً يمكن أن يقلل من خطر ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٨٪

ويُقلل من خطر الإصابة بأمراض القلب بنسبة ١٣٪

مما يجعله من الأطعمة الداعمة لصحة القلب على المدى الطويل.

٧. الوقاية من بعض أنواع السرطان

يحتوي الزنجبيل على مركبات مضادة للأكسدة تساعد في منع تلف الخلايا، الذي يُعد أحد الأسباب الرئيسية لتطور السرطان. وتشير أبحاث أولية إلى أنه قد يقلل من خطر الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان، مثل:

سرطان القولون والمستقيم

سرطان المعدة

سرطان الكبد

سرطان البنكرياس

لكن لا تزال هناك حاجة إلى دراسات سريرية موسعة لتأكيد هذه الفوائد الوقائية بشكل قاطع.

خلاصة القول:

إضافة الزنجبيل إلى نظامك الغذائي يمكن أن يكون خطوة بسيطة لكنها فعالة لتحسين صحتك العامة. سواء كنت تبحث عن تخفيف الغثيان، دعم جهازك المناعي، أو تقليل الالتهاب، فإن الزنجبيل يُعتبر خياراً طبيعياً آمناً ومفيداً عند تناوله باعتدال. ومع ذلك، يُفضّل استشارة الطبيب خاصة عند استخدامه كمكمّل غذائي إلى جانب أدوية معينة، لتجنّب أي تفاعلات محتملة.

«Character.AI» تسعى لجعل المحادثات مع الذكاء الاصطناعي وجهًا لوجه عبر الفيديو التوليدي

كشفت شركة «Character.AI»، المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، عن جهودها البحثية المتقدمة في مجال الفيديو التوليدي، ضمن مساعيها لجعل التفاعل مع الذكاء الاصطناعي أكثر واقعية وإنسانية، من خلال تجارب محادثة وجهاً لوجه.

وفي هذا السياق، طوّرت الشركة نموذجًا رائدًا يحمل اسم «TalkingMachines»، يتمكن من إنشاء فيديوهات حية لشخصيات ذكاء اصطناعي تتحرك وتتحدث بشكل آني، انطلاقًا فقط من صورة ثابتة ومقطع صوتي. ويُمكن لهذا النموذج محاكاة تعبيرات الوجه وتزامن حركات الشفاه مع الصوت، ليمنح المستخدم تجربة تفاعلية قريبة من الواقع.

وتطمح الشركة من خلال هذا الإنجاز إلى توفير تجربة شبيهة بمكالمات الفيديو التقليدية، مثل «FaceTime»، لكن مع شخصيات ذكاء اصطناعي قابلة للتخصيص والتفاعل، ما يمثل نقلة نوعية في طريقة التواصل مع النماذج الذكية. ويُتوقع أن يسهم هذا التطوير في بناء بيئات رقمية مرنية متكاملة، حيث يصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا طبيعيًا من الحياة اليومية.

وبحسب تقرير نشره موقع «Neowin» المتخصص في أخبار التكنولوجيا – واطّلعت عليه «العربية Business» – فإن هذه التقنية لا تزال في مراحلها الأولية ضمن إطار البحث والتطوير، ولم تُدمج بعد في التطبيق الفعلي لمنصة «Character. AI». ومع ذلك، فإن إمكانياتها المستقبلية تُعد واعدة للغاية.

ما يميز نموذج «TalkingMachines» هو قدرته على دعم أنماط مرئية متنوعة، من الشخصيات الواقعية، إلى الأنمي، مرورًا بالأفاتار ثلاثية الأبعاد، مع تقديم أداء صوتي وسلوكي يحاكي التفاعل البشري. ويمكن للمستخدم خوض حوارات طبيعية مع هذه الشخصيات، حيث يتم تفعيل آلية الاستماع والتحدث بطريقة ديناميكية وسلسة.

وأكدت «Character.AI» أن المشروع لا يقتصر على مجرد تحريك ملامح الوجه، بل يتجاوز ذلك إلى بناء شخصيات سمعية-بصرية تفاعلية يمكن التواصل معها في الزمن الحقيقي، وهو ما يُمثل خطوة طموحة نحو الذكاء الاصطناعي المجسّد والقابل للتفاعل الإنساني الكامل.

وفي حال إتاحة هذه التقنية للمستخدمين مستقبلاً، ستكون «Character.AI» من أوائل الشركات التي تقدم هذه التجربة الرائدة، وربما تكون السباقة في إدخال الذكاء الاصطناعي إلى عصر جديد من التفاعل المرئي والشخصي.

جمال زغنون.. نجم كرة القدم الحلبية في الثمانينات ومسيرة كروية وتدريبية مميزة

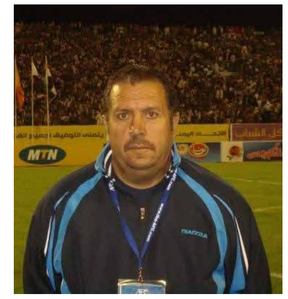

يُعتبر جمال زغنون من أبرز نجوم كرة القدم الحلبية في ثمانينات القرن الماضي، حيث برزت موهبته بشكل مبكر وتميز بأسلوب لعب هادئ ونشيط في آن واحد داخل أرض الملعب. كان يلعب في خط الوسط، وكان يُعرف بدوره كمول لزملائه، حيث كان يساهم بشكل كبير في تسجيل الأهداف من خلال تمريراته الدقيقة والمميزة.

وُلد جمال زغنون في مدينة حلب عام ١٩٥٧، وانطلقت مسيرته الكروية ضمن مدرسة نادي الاتحاد التي كانت تضم عددًا من المواهب الواعدة. هذه المدرسة ساهمت في تخريج عدد من النجوم الذين أصبحوا لاعبين مميزين ومثلوا المنتخب الوطني في مختلف فئاته. تدرج زغنون في مختلف فئات نادي الاتحاد حتى وصل إلى فئة الرجال، وبعد فترة من الزمن انتقل إلى نادي قوى الأمن الداخلي الذي كان ينافس نادي الجيش على بطولات الدوري السوري ومسابقات كأس الجمهورية، خاصةً بسبب وجود عدد من نجوم الأندية السورية ضمن صفوفه نتيجة التحاقهم بالخدمة الإلزامية.

على الصعيد الدولي، مثّل جمال زغنون منتخب مدارس حلب أولاً، ثم منتخب مدينة حلب، قبل أن تتم دعوته إلى المنتخب الأولمبي عام ١٩٧٧، حيث خاض خمس مباريات دولية وسجل خلالها هدفين.

شارك جمال زغنون في عدة دورات وبطولات مع الأندية والمنتخبات، منها دورة دمشق مرة واحدة، ودورة المحبة التي كانت تُقام في اللاذقية ضمن فعاليات مهرجان المحبة والسلام مرتين، ودورة تشرين الكروية ثلاث مرات، ودورة الوفاء للباسل ثلاث مرات، ودورة اتحاد الصحفيين مرتين، بالإضافة إلى دورة ودية في لبنان، ودورة في الأردن عام ١٩٧٨، إضافة إلى بطولة المحافظات وبطولة منتخبات المدارس.

حقق جمال زغنون العديد من الإنجازات المهمة خلال مسيرته كلاعب مع نادي الاتحاد، حيث فاز بكأس الجمهورية ثلاث مرات، وحصل على درع محافظة حلب أربع مرات، كما فاز بدورة الوفاء في حمص. كانت نهاية مسيرته الكروية في عام ١٩٨٨، حين أعلن اعتزاله بعد سفره خارج سوريا لبعض الوقت.

بدأت مسيرته التدريبية بعد أن شارك في العديد من الدورات التدريبية التي أقامها الاتحاد العربي السوري بإشراف الاتحاد الآسيوي، وحصل خلالها على عدد من الشهادات المعتمدة. عمل كمدرب في العديد من الأندية، منها فرق رجال نادي الجلاء، ونادي عمال حلب، ونادي أفس إدلب، ونادي القرداحة، ونادي الحرفيين حلب، إضافة إلى تدريب الفئات العمرية في نادي الاتحاد (صغار، أشبال، ناشئين)، وكذلك منتخبات سوريا لفئة الأشبال والناشئين.

كما عمل كمدرب لفرق رجال نادي الرياضة والأدب في لبنان (درجة ثانية)، ورجال النادي الاجتماعي في لبنان (درجة أولى)، وشباب نادي Immendorf في ألمانيا، ورجال نادي السوري في ألمانيا. كما درب منتخب محافظة حلب لكرة الصالات.

حقق كمدرب عدة إنجازات بارزة، منها الفوز ببطولة فئة الأشبال في قطر، وبطولة ناشئي سوريا في اليمن التي كانت مؤهلة لكأس آسيا وكأس العالم.

على الصعيد الإداري، عمل جمال زغنون كأمين سر لجنة مدربي كرة القدم في حلب، ورئيس لجنة الأحياء الشعبية، كما تم اختياره خلال وجوده في ألمانيا من قبل الوكالة الدولية للرياضة International Agency of Sports للقيام بمهام اكتشاف المواهب وصقلها، وإمكانية احتراف اللاعبين من آسيا في أوروبا، وبشكل خاص في ألمانيا، من خلال التنسيق مع الأندية الأوروبية والاتحاد الألماني لكرة القدم Deutscher Fußballverband.

يُذكر أن جمال زغنون يعود بالفضل في مسيرته الكروية إلى عدد من المدربين الذين ساعدوه على تطوير مستواه كلاعب، ومنهم المرحوم مصطفى حلاق، والكابتن المرحوم زكي ناطور، والمرحوم أنور جوبان، والكابتن محمد ختام، والكابتن فاتح زكي.

لعب زغنون مع عدة أجيال من اللاعبين، حيث ضم الجيل الأول محمود سلطان، ياسين طراب، فؤاد عارف، مأمون مهندس، أحمد هواش، أحمد وتد، عبد الرحمن كاتبة، عبد المنعم مكتبي، مروان شريفة، نزار قبرطاي. أما الجيل الثاني فكان يضم محمد جقلان، جهاد أشرفي، أحمد بنود، جهاد شيط، رياض جابي، عبد القادر سلطان، سمير ليلى، محمود اليوسف، أحمد عاصي، كمال خصيم، أحمد سرميني، رمضان اليوسف، ونبهان خياطة. فيما ضم الجيل الثالث مازن سلقيني، عبد المنعم سواس، عمار آزمرلي، أيمن حزام، عبد القادر عبد الحي، عدنان صابوني، ماهر صابوني، محمود السيد، أحمد سرميني، محمد قدور، ومحمد حنان.

تُعتبر مسيرة جمال زغنون نموذجًا متكاملاً في تاريخ كرة القدم الحلبية والسورية، حيث جمع بين موهبة اللاعب وحكمة المدرب، بالإضافة إلى دوره الفاعل في العمل الإداري واكتشاف المواهب، مما جعله أحد أبرز رموز اللعبة في المنطقة.

محاولة للعودة إلى الحياة... كرة القدم الشعبية تعيد البهجة والتواصل الاجتماعي في اللاذقية

اللاذقية/ يوسف علي

بعد فترة من الصمت والهدوء الحذر الذي ساد العديد من مناطق ريف محافظة اللاذقية نتيجة الأحداث المؤلمة التي مرت بها المنطقة، بدأت محاولات لإعادة ملامح الحياة تعود تدريجياً لتملأ أجواء القرى والبلدات بنبض جديد ينبع من الفعاليات الرياضية الجماهيرية.

حيث تتصدر رياضة كرة القدم الشعبية المشهد في الريف، محققة حضوراً واسعاً في الملاعب الصناعية المنتشرة في مختلف القرى، مما يعكس رغبة عميقة لدى الأهالي في استعادة حياتهم الاجتماعية والطبيعية.

وتشهد الملاعب الشعبية في ريف اللاذقية إقبالاً جماهيرياً كبيراً، حيث تتجمع أعداد غفيرة من الرجال والنساء، الشباب والأطفال، لمتابعة مباريات كرة القدم بحماس وتشجيع تعلو وجوههم ابتسامات غابت طويلاً عنهم، وكأنهم يعيدون اكتشاف الفرح والبهجة وسط أجواء احتفالية تعكس روح الحياة والتجديد.

هذا المشهد لا يمثل مجرد مباراة رياضية، بل هو رمز واضح لإرادة الأهالي في التغلب على الآلام وعودة التواصل الاجتماعي والتلاحم بين أبناء المجتمع بعد فترة من التباعد والانعزال بسبب الأحداث التي مرت بها المنطقة.

وفي حديث مع زين العابدين، صاحب إحدى المنشآت الرياضية في ريف اللاذقية، وصف المشهد قائلاً: «ما نراه اليوم من حضور جماهيري وحماس لا يشبه فقط مباريات كرة القدم، بل هو مشهد يعيد بناء النسيج الاجتماعي الذي تأثر بشدة في الفترات الماضية، والخلافات التي كانت قد نشأت مؤقتاً تذوب على أطراف الملعب، والتشجيع الموحد يخلق روابط جديدة بين الناس، تجدد أواصر الجيرة والصداقة في المجتمع».

أما الكابتن مهند، مدرب إحدى الفرق المشاركة في البطولات المحلية، فأكد أن للعودة إلى هذه الفعاليات الرياضية دوراً مهماً يتجاوز الجانب الرياضي، قائلاً: «هذه المباريات ليست مجرد ترفيه أو منافسة، بل هي مخرج نفسي مهم للأهالي الذين تحملوا ويلات الحرب. المشاركة فيها سواء كلاعبين أو كمشجعين تساهم في إطلاق هرمونات السعادة وتقليل حدة التوتر والقلق، كما تمنح الأمل بغد أفضل. إنها بمثابة علاج جماعي بسيط وفعال يعين الناس على تجاوز الذكريات الأليمة، خاصة الشباب والأطفال الذين يحتاجون لفسحات من المرح والطاقة الإيجابية».

تعكس هذه العودة الشعبية لكرة القدم مدى قوة الصمود والرغبة في استعادة الحياة رغم الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة. الملاعب التي كانت مهجورة لفترات طويلة، تحولت إلى ساحات للتواصل والفرح الجماعي، مما ينعش الروح النفسية والجسدية لأبناء ريف اللاذقية. ويبدو واضحاً أن كرة القدم الشعبية ليست فقط رياضة، بل هي جسر يعيد ترميم جراح المجتمع ويزرع الأمل في النفوس، مشيرة إلى بداية جديدة نحو بناء مستقبل أكثر إشراقاً.

بهذا، تصبح كرة القدم الشعبية في ريف اللاذقية رمزاً للنهوض، وتأكيداً على أن الحياة مستمرة، وأن الفرح الجماعي والرياضة البسيطة هما من أقوى الوسائل لمقاومة اليأس وتحقيق التلاحم الاجتماعي في وجه أصعب الظروف. ويبدو أن الملاعب البسيطة التي كانت تشهد مباريات عادية تحولت اليوم إلى منصات حقيقية لصنع البهجة وإعادة الروح لأهالي المنطقة، الذين يثبتون بإصرارهم أن الفرح ينتصر دائماً.

بنظامه الجديد.. هل سيشهد دوري الإقليم بطلا جديدا، أم أن الشمال وسردم سيحصدان اللقب؟

شهدت الجولة السادسة من بطولة دوري شمال شرقي سوريا بكرة القدم منافسة حادة، حافظت فيها فرق «الشمال، سردم، الأسايش» على المراكز الثلاثة الأولى.

نادي الشمال الذي فاز على ضيفه نادي التربية من الطبقة بهدف نظيف، استمر بالتربع على عرش الصدارة، للجولة السادسة، بالعلامة الكاملة، بسجل خال من أي تعثر.

بدوره فاز سردم من الحسكة على مضيفه عمال الفرات من الطبقة بهدف نظيف، بعد مباراة جنونية، شهدت بطاقتين حمراوين، لكلا الفريقين، ليحافظ على مركزه الثاني، مع مباراة أقل عن الشمال المتصدر.

ويحتل نادي الأسايش المركز الثالث، بعد أن شهدت إحدى الجولات تعثرا له، إثر تعادله مع نادي سري كانييه، بهدف لكل فريق.

وتتنافس بقية الأندية الرياضية في مقاطعات شمال شرقي سوريا لتحقيق نتائج أفضل، تجنبها مراكز الهبوط، وتتنقل بها صوب المناطق الدافئة.

ويشارك في الدوري الذي يعد أكبر حدث رياضي في شمال شرقي سوريا، ويشرف عليه الاتحاد الرياضي في الإقليم، أحد عشر فريقا، يمثلون مقاطعات شمال شرقي سوريا.

وتحظى الطبقة بتمثيل كل من ناديي الصحة والتربية، في حين يمثل الرقة ناديي الشمال وعمال الفرات، بينما يمثل نادي كوباني مقاطعة الفرات، ويمثل ناديي الجزيرة والعربي مقاطعة دير الزور.

وتشهد مقاطعة الجزيرة مشاركة أربعة فرق «برخدان، سري كانييه، الأسايش وسردم».

وسيق لأندية «سردم، الشمال، والأمن الداخلي في الرقة (غير مشارك هذا العام)» التتويج بلقب الأعوام السابقة، في حين تتطلع الأندية المشاركة حاليا للمنافسة، كما هو الحال في نادي الأسايش، الذي ينافس الشمال وسردم على الصدارة.

سياسي سوري: وجود قسد مرتبط بوجود الشعب الذي حمته ودافعت عنه لسنوات

حاوره/ مجد محمد

أكد جهاد سيدو أن قوات سوريا الديمقراطية ستبقى شريكاً أساسياً للتحالف الدولي وستواصل محاربة الإرهاب، وأن استمرار وجودها لن يكون مرهوناً ببقاء القوات الأمريكية في المنطقة، لأن وجود قسد مرتبط بوجود الشعب السوري الذي حمته ودافعت عنه طوال سنوات.

منذ عام ٢٠١١، في خضم الصراعات والمواجهات بين القوى الدولية والإقليمية، أصبحت سوريا ساحة لتصفية الحسابات والهيمنة. برزت منات الجماعات المسلحة التي تحركت وفق أجندات تلك القوى، وفي شمال وشرق سوريا تأسست وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوات سوريا الديمقراطية بهدف حماية الأهالي.

وبعد تمدد الجماعات الجهادية وانتشارها في المنطقة وارتكابها مجازر، تصدت وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوات سوريا الديمقراطية لتلك الجماعات، ولعبت دوراً رئيسياً في تحرير شمال وشرق سوريا من الإرهاب. ومع مرور السنوات تمكنت هذه القوات من تأسيس إدارة ذاتية بمشاركة جميع مكونات المنطقة، وأصبحت لاعباً أساسياً في المعادلة السورية. وقد تعرضت الإدارة الذاتية لهجمات مستمرة، لا سيما من قبل تركيا التي احتلت عفرين وتل أبيض ورأس العين ضمن عمليات «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام»، وذلك بهدف فصل المناطق والقضاء على الإدارة الذاتية الديمقراطية، حيث شنت هجمات متعددة ضد مناطق الإدارة الذاتية عبر تفاهمات مع روسيا وأمريكا والنظام السوري وإيران.

وللحديث عن المعادلات الجديدة في سوريا، محلياً وإقليمياً ودولياً، أجرت صحيفتنا «السوري» حواراً مطولاً مع الأستاذ جهاد سيدو، العضو في حركة التجدد الديمقراطي، ودار الحوار التالي:

لسوريا كانت هناك معادلات دولية وإقليمية معينة، هل اختلف الوضع بعد سقوط النظام؟

بالتأكيد، الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤ كان زلزالاً في مسار الحرب السورية بالنسبة لجميع أبناء الشعب السوري، وكذلك للقوى الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تداخلت حسابات جميع الأطراف واختلطت أوراقها، فهُزمت قوى وانتصر أخرى، وتراجعت جهات وتقدمت جهات أخرى، فالسوريا التي ستحكم بعد الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ ستختلف تماماً عن سوريا ما قبل هذا التاريخ، حيث تغيرت معادلات كثيرة في المنطقة وبرزت معادلات جديدة على الأرض.

كيف تم خلط الأوراق السياسية والعسكرية بسقوط نظام الأسد؟

قبل سقوط الأسد في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، كانت القوى الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي هي: سوريا (جيش الأسد) وتركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة (التحالف الدولي)، إضافة إلى قوى محلية مثل قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني وهيئة تحرير الشام، وبدرجة أقل تنظيم داعش. تركيا كانت تطالب بلقاء مع الأسد، بمعنى أنها كانت ترى أن مصلحتها تكمن في تفاهم معه. إلا أن التطورات التي أدت إلى سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق، فضلاً عن المواقف الإيجابية وغير العدائية من دول أوروبية وأمريكا، وعدم انزعاج إيران وروسيا من هذه التطورات، منحت تركيا الجرأة لاعتبار انهيار النظام هبة لها. لقد هُزمت روسيا وإيران ومحورها، وكان أملها في انسحاب أمريكا من سوريا في عهد ترامب كبيراً جداً. من بين القوات التي دخلت دمشق كانت هيئة تحرير الشام والجيش الوطني المرتبط بها مباشرة، لذا رأت تركيا أنها أمام فرصة لإخضاع سوريا لنفوذها، فبدأت الحديث عن اتفاقات أمنية واقتصادية وعسكرية مع دمشق، وعن ارتباط النظام وقسد بمستقبل البلاد، وشاركتها قطر في هذه التحركات.

رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع، هل سيتمكن من تحقيق رؤيا قطر وتركيا في سوريا، على مبدأ تلبية رغباتهم كونهم دول بارزة في مساعدته؟

بالتأكيد، أحمد الشرع، رئيس الحكومة الانتقالية، يعلم أن توليه المنصب جاء عبر اتفاق دولي وإقليمي، وأنه رغم قربه من تركيا وقطر، فإنه لا يمتلك الإرادة التي تسمح له بتنفيذ مطلق لمطالب الدولتين دون مراعاة إسرائيل وأوروبا وأمريكا والسعودية والإمارات. هو لا يريد الدخول في صراعات مع هذه الأطراف، ولا يود خسران دعم دول الخليج، ولذلك يتحرك بحذر. الحالة ليست بسيطة، بل معقدة للغاية، لأن السياسات متداخلة ومتضاربة، وسوريا دخلت مرحلة انتقالية تتشكل فيها وفق المعادلات الدولية والإقليمية والمحلية.

برأيك، ما هي المعادلات الجديدة إقليمياً ودولياً للمنطقة؟

سقوط الأسد قلب الأوراق في ملفات إيران وروسيا. روسيا، بحسب محللين، زُجت في مساومات على قواعدها في سوريا وأوكرانيا؛ فهي ليست دولة صغيرة، لكنها لا تستطيع تجاهل مصالحها. أما إيران، فقد هُزمت فعلياً، لا سيما بعد اقتحام إسرائيل للمعادلة السورية وهزيمة حزب الله وحماس، ما أفشل مشروع «الهلال الشيعي». في المقابل، برزت دور أمريكا وإسرائيل وتركيا كلاعبين أساسيين، فيما زادت فرنسا وألمانيا من تدخلها السياسي والدبلوماسي، حيث أصبحت مسألة شمال وشرق سوريا والقضية الكردية معيارا لقبول حكومة الشرع، خاصة من وجهة نظر فرنسا التي أكدت دعم الإدارة الذاتية.

في إطار حديثنا عن المعادلات الدولية، هل ستنسحب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة؟

لن تنسحب أمريكا كما تتوقع تركيا. بل هي في تنسيق دائم مع قسد، وتضع شروطاً واضحة لأي حكومة سورية جديدة، منها تأمين إسرائيل ومحاربة داعش. إسرائيل تدعم الدولة اللامركزية والإدارة الذاتية لكبح النفوذ التركي. الخليج يريد سوريا مركزية لكن بلا سيطرة تركية. لذا المعادلة لا تزال معقدة ومتوازنة بين هذه الأطراف.

وماذا عن المعادلات الجديدة محلياً؟

محلياً، تغيرت المعادلة بالكامل بعد سقوط الأسد. حاول الجيش الوطني، التابع لتركيا، السيطرة على سد تشرين وشرق الفرات، لكن محاولته فشلت. حكومة الشرع المؤقتة أظهرت ضعفها أمام القرار التركي، رغم أنها كانت تسعى لإنهاء الإدارة الذاتية. لكن صمود قسد ودعم أمريكا وفرنسا أسهما في توقيع اتفاق عيدي–الشرع، ما أدى فعلياً إلى وجود حكومتين: واحدة في دمشق وأخرى في القامشلي. وتم إدراج الجيش الوطني في الجيش السوري الجديد، لكن العلويين والدروز تعرضوا لضغوط ومجازر، ما جعل الأطراف المحلية الرئيسية اليوم هي قسد والحكومة الانتقالية والدروز.

وما هو وضع مناطق شمال وشرق سوريا؟

على عكس ما روجت تركيا، أن سقوط النظام يعني زوال الإدارة الذاتية، فإن الواقع كان عكس ذلك. بعد ضعف النفوذ الروسي والإيراني، ظهرت الإدارة الذاتية كلاعب لا غنى عنه في مستقبل سوريا. بات وجودها أو غيابها معيارا لرسم خارطة المستقبل في سوريا والشرق الأوسط.

ما هو الدور الأوروبي بالنسبة لسوريا، ووضع شمال شرق سوريا بالتحديد؟

ألمانيا وفرنسا أعلنا دعمهما حاليا لبناء سوريا ديمقراطية تشمل مشاركة قسد والإدارة الذاتية. فرنسا دعمت الإدارة بوضوح. المسؤولون الأمريكيون أكدوا بدورهم على ضرورة بقاء قوات التحالف، واعتبروا قسد حليفاً استراتيجياً. وألزمت هذه الأطراف الشرع بضمان حقوق المكونات والأقليات، ليوقع اتفاق ١٠ آذار ٢٠٢٥. تباطأت بعدها تركيا، بينما تدخل إسرائيل للحد من نفوذها في سوريا.

بين المركزية واللامركزية، ما هي المعادلات الحالية؟

تركيا وقطر والسعودية يدفعون باتجاه سوريا مركزية، تركية بشكل خاص لتجنب وجود كيان إداري في شمال وشرق سوريا. في المقابل، تدفع أمريكا وأوروبا والكرد والعلويين والدروز باتجاه لامركزية وتعددية. يُعد اتفاق ١٠ آذار أول خطوة نحو تحديد نظام الحكم الجديد، لكن تركيا لا تزال تضع عراقيل أمام التنفيذ.

ختاماً، من هو المتحكم الكبير في المشهد السوري اليوم؟

الولايات المتحدة وإسرائيل، بمساندة بريطانيا، يحرّكان المشهد السوري كأحجار شطرنج. وحتى الآن يبدو أن أحمد الشرع والإدارة الذاتية يكسبان شرعيتهما رغم اختلافهما الكامل. كل ذلك يشير إلى نموذج مؤقت للتعايش الموجه الذي تحاول القوى المسيطرة فرضه لضمان حالة من الأمن أو «اللاأمن» المدروس، بانتظار وضوح مستقبل إيران النووي.

تبدو سوريا اليوم في طور إعادة تشكيل شامل، محكومة بصراع نفوذ معقد بين محاور محلية وإقليمية ودولية، والتوجه النهائي نحو ملامح الدولة السورية الجديدة لا يزال قيد التشكيل والتفاوض.

تحولات في مفهوم الزواج وسط سوريا.. الزواج من مغتربين ورفض الإنجاب كخيار واعٍ في مواجهة الواقع

تقرير/ جمانة الخالد

في السنوات الأخيرة، ومع تعمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، برزت على السطح أنماط جديدة من العلاقات الزوجية، تعكس تحوّلاً ملحوظاً في القيم والأولويات لدى شريحة واسعة من الشباب، خاصة في مناطق الوسط السوري مثل حمص وحماة. ومن أبرز هذه الظواهر. الزواج المشروط بعدم الإنجاب، والزواج من مغتربين أو أجانب، وهي توجهات تُثير جدلاً واسعاً وتساؤلات حول مستقبل العلاقات الأسرية في المجتمع السوري.

الزواج بدون إنجاب هروب من المسؤولية أم وعي جماعي جديد؟

في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية، بات خيار الزواج دون إنجاب شرطاً أساسياً في كثير من عقود الزواج الجديدة. يبرّر البعض ذلك بالرغبة في عدم تحميل الأجيال الجديدة عبء الحياة القاسية، في حين يراه آخرون تعبيراً عن فقدان الأمل في المستقبل أو عن أنانية مقنّعة.

هذه الظاهرة الجديدة تمثّل تحولا ملموسا في نمط الزواج والأسرة، حيث يختار بعض الأزواج عدم إنجاب الأطفال بشكل متعمّد، وذلك بسبب مختلف الأسباب التي يبرّرونها بدورهم. وتبرز هذه الظاهرة كواحدة من الاستجابات للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، حيث يروّج البعض لفكرة عدم تحميل الأجيال الجديدة أعباء تلك المشكلات.

الزواج بشرط عدم الإنجاب هو أحد الشروط الذي بات يتداول حين يتقدم الشباب إلى الفتيات في وسط سوريا، وهي ظاهرة جديدة انتشرت ولاقت إعجاب بعض السوريين بدعوى عدم إنجاب أطفال يشقون مثل شقاء الآباء.

على الرغم من مزاعم بعض الأفراد بأنهم يتجنبون إنجاب الأطفال لأسباب مجتمعة وليس أنانية، إلا أن البعض يرى هذه الظاهرة تعكس عدم الرغبة في تحمّل تكاليف ومسؤوليات تربية وتنشئة الأطفال في عالم يئسم بالتعقيدات الاقتصادية والاجتماعية.

وراء هذا القرار تكمن مخاوف من عدم القدرة على تقديم الرعاية اللازمة وتوفير الاستقرار للأبناء في ظل تحديات معاصرة قد تؤثر على مستقبلهم، حيث لا تشجع الظروف الاقتصادية في سوريا على تكوين أسرة.

ليس عدم الإنجاب هو الشرط الذي بات متداولا لدى المقبلين على الزواج، بل برزت ظاهرة جديدة لدى العائلات داخل سوريا وحتى الفتيات المقبلات على الزواج.

مع تجاوز تكاليف الزواج في سوريا أكثر من ١٠٠ مليون ليرة سورية، كحد أدنى. بينما لا يزيد متوسط الدخل الشهري عن ٣٠٠ ألف ليرة سورية، إلا أن نسبة العنوسة في البلاد التي تقترب من ٧٠ بالمئة، بحسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، لم تكن عائقا لدى بعض الفتيات في رفض شبّان داخل سوريا، مفضلات الارتباط بأجنبي أو سوري يعيش خارج البلاد.

ففي ظل الأزمة الاقتصادية والإنسانية التي تعاني منها سوريا منذ ١٣ سنة، اختلفت مفاهيم وشروط الزواج لدى الفتيات السوريات، فبعضهن يبحثن عن زوج يكون أجنبي أو يعيش خارج سوريا، في حين تفضل بعضهنّ البقاء عزباء أو تأجيل الزواج إلى أجل غير مسمى.

هناك عدة أسباب تدفع الفتيات السوريات إلى طلب زوج أجنبي أو خارجي، أهمها هو الهروب من الظروف المعيشية الصعبة، إذ تعاني سوريا من انهيار اقتصادي وانخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى التضخم والفقر والبطالة، مما يؤثر سلبا على قدرة الشباب على تأمين حياة كريمة لأسرهم، فالزواج من شخص يعمل في دولة أخرى أو يحمل جنسية أخرى هو فرصة للخروج من هذه المشكلات والحصول على حياة أفضل.

فضلا عن أن هذا الخيار يعزز من حصولهنّ على الحقوق والحريات، حيث تعاني النساء في سوريا من قمع وتمييز وعنف، بالإضافة إلى التقاليد والعادات التي تحدّ من حرية اختيارهنّ وحركتهنّ وتطورهنّ. لذلك، ترغب بعض الفتيات في الزواج من شخص يحترم حقوقهنّ وحرياتهنّ ويرى فيهنّ شركاء متساوين، ولا يقبل بأية تدخلات من قبل الأسرة أو المجتمع.

علاوة على ذلك، ليس كل زواج من أجنبي يناسب اختيار الفتيات السوريات، فهناك بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الزوج المرغوب، منها الدين والثقافة والتعليم والشخصية والسلوك، في حين أن بعضهنّ لا يرين أن هذه الشروط مهمة طالما كان يعيش خارج سوريا.

ظاهرة الزواج بشرط بدون إنجاب هي ظاهرة تتعلق بالأشخاص الذين يقبلون أو يطلبون الزواج مع شرط عدم إنجاب الأطفال، سواء لأسباب فلسفية أو اقتصادية أو صحية أو شخصية. هذه الظاهرة ليست جديدة، ولكنها أصبحت أكثر انتشارا في السنوات الأخيرة.

أسباب الزواج بشروط جديدة وغير متعارف عليها في المجتمع السوري، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات أولها، الأسباب الفلسفية التي تستند إلى مبادئ أو معتقدات أو رؤى محلية ترفض الإنجاب كقيمة أو هدف من أهداف الحياة، مثل فلسفة اللا إنجابية التي تعتبر الإنجاب جريمة ضد الإنسانية، لأنها تعرّض الأطفال للمعاناة والظلم والموت، أو فلسفة المستقبلية التي تروج للحدّ من التكاثر لصالح التطور التكنولوجي والعلمي.

أما الأسباب الاقتصادية، هي تلك التي ترتبط بالظروف المادية أو المهنية للزوجين، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والتعليم والصحة، أو قلة فرص العمل والدخل، أو رغبة الزوجين في التركيز على حياتهما العملية والمهنية والشخصية دون قيود أو مسؤوليات.

في حين أن الأسباب الصحية وهي مستبعدة في الظاهرة الأخيرة، تتعلق بالحالة الصحية لأحد أو كلا الزوجين، مثل وجود مشاكل في الخصوبة أو في التكاثر، أو وجود أمراض وراثية أو مزمنة أو خطيرة، أو خشية من المضاعفات والمخاطر التي قد تصاحب الحمل أو الولادة.

أيضا أشكال الزواج بشرط بدون إنجاب أو الزواج بأجنبي أو سوري يعيش خارج البلاد تختلف حسب طبيعة وشروط كل علاقة زوجية، ولكن بشكل عام، هو إما زواج المؤقت ينتهي بمجرد وصول الزوجة إلى خارج البلد للحصول على تأشيرة أو جنسية.

في الحالة الأخرى يكون الزواج المفتوح بشرط ألا يتضمن إنجاب الأطفال لأن نهايته انفصال. والزواج المستقر، هو زواج يتم بين الزوجين بشرط أن يكونا مخلصين ومحبين ومتفاهمين، ولكن دون رغبة في إنجاب الأطفال، سواء لأسباب فلسفية أو اقتصادية أو صحية.

آثار الزواج بشرط بدون إنجاب مختلفة لكن غالبا، ما تؤثر سلبا على صحة وسلامة الزوجين، مثل ندم أحدهما على قرار عدم الإنجاب في مرحلة متأخرة من حياته، أو شعور بالفراغ أو الانحراف أو التشاؤم في ظل غياب الأطفال، أو مشكلات نفسية أو جسدية.

من الواضح أن الوضع الاقتصادي المتدهور في جميع أنحاء البلاد ينعكس سلبا على جوانب مختلفة من الحياة، وحول مفهوم الأسرة والزواج في سوريا، مما يدفع الشباب اليوم إلى التفكير مليا في قرار الزواج وتكوين أسرة، خاصة وأن العقبات كثيرة وتزداد يوما بعد يوم.

أصوات نسوية في حلب تطالب بتمكين المرأة ورفع تمثيلها في مواقع القرار

السوري/ حلب

في خطوة لافتة تعكس تصاعد المطالب الحقوقية في المدينة، شهد أحد مراكز المجتمع المدني في حي الفرقان بمدينة حلب اجتماعاً نسوياً، ضم ناشطات وأكاديميات ومحاميات، ناقشن خلاله واقع المرأة السورية وسبل تعزيز دورها في الحياة العامة، خصوصاً في المجالين السياسي والإداري، حيث لا تزال تعاني من ضعف تمثيل واضح في مواقع صنع القرار.

الاجتماع، الذي انعقد وسط حضور نسائي نوعي، ركّز على التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في الشأن العام، ووجّه انتقادات لغياب السياسات الجدية من قبل الجهات الرسمية، والتي – بحسب المشاركات – لا تزال تقصر تمثيل المرأة على أدوار تقليدية، دون تمكين حقيقي داخل مؤسسات الدولة والمجالس المحلية.

وقالت فاديا خليل، ناشطة اجتماعية شاركت في اللقاء، في حديث لـ«السوري»: «المرأة السورية، وخاصة في حلب، أثبتت خلال سنوات الحرب أنها قادرة على الصمود والقيادة. أدارت أسراً، وشاركت في التعليم والتمريض والإغاثة، لكنها لا تزال مهمّشة سياسياً. نطالب بإشراك النساء في مواقع القرار، لا أن يقتصر دورهن على الدعم من الهامش».

وأضافت أن العديد من النساء يمتلكن المؤهلات اللازمة لتولي مناصب وزارية وإدارية، لكن الثقافة الذكورية السائدة والإقصاء المؤسساتي يحولان دون وصولهن إلى تلك المواقع.

من جهتها، عبّرت المحامية سمر شيخ حسن عن استيائها من غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدعم المرأة، قائلة: «لا يكفي الحديث عن أهمية دور المرأة في الخطابات، بينما الواقع يفتقر لأي خطوات عملية. نحتاج لنساء في مجلس الشعب، في البلديات، في الإدارات العليا. كفى تهميشاً لدور نصف المجتمع».

الانتقادات التي وُجهت خلال اللقاء لم تقتصر على المجتمع المحلي، بل طالت الحكومة السورية الانتقالية التي، وفق المشاركات، لم تتخذ خطوات جادة في تمكين النساء أو دعم مشاركتهن السياسية. واعتبرن أن استمرار احتكار المناصب السيادية من قبل الرجال، دون توجه فعلي نحو التغيير، يساهم في تكريس التمييز وغياب العدالة في تمثيل النساء.

وأكدت الحاضرات أن التمكين الحقيقي يبدأ من تعديل القوانين التي تكرّس الفجوة بين الجنسين، واعتماد سياسات شاملة تُدمج قضايا المرأة في صلب القرارات العامة، إلى جانب توفير برامج تدريب وتأهيل تُعزز من حضور النساء في المشهدين السياسي والإداري.

وبينما يستمر هذا الحراك النسوي في المطالبة بحقوق المرأة، يأمل المشاركون أن تجد هذه الأصوات صدى لدى صناع القرار، وأن تتحول المطالب إلى خطوات ملموسة تضمن للمرأة السورية تمثيلاً يليق بدورها المحوري في المجتمع.

آثار تدمر تُنهب وتُخرّب عشوائياً

حمص/ بسام الحمد

في قلب الصحراء السورية، حيث تقف أعمدة تدمر شامخة كشاهد صامت على عظمة حضارة غابرة، تتعرض هذه المدينة الأثرية الفريدة لاعتداء جديد لا يقل خطراً عن دمار الحرب. فبعد سنوات من النزاع المسلح وسيطرة تنظيم داعش والفصائل التابعة لإيران، أصبحت المدينة العريقة مسرحاً لعمليات تنقيب عشوائي منهجي يهدد بمسح ما تبقى من إرثها الحضاري. هذه الحفريات غير الشرعية، التي يقوم بها عصابات منظمة مدعومة من جهات نافذة، تحولت إلى كارثة حقيقية تهدد بفقدان العالم جزءاً أساسياً من ذاكرته الإنسانية.

وتزخر أرض تدمر بكنوز أثرية لا تقدر بثمن، تعود إلى حقب تاريخية متعاقبة من الحضارة الآرامية والرومانية والبيزنطية. لكن هذه الثروة الثقافية أصبحت اليوم مطمعاً لشبكات تهريب دولية تعمل بالتواطؤ مع فصائل مسلحة وميليشيات محلية. تستخدم هذه العصابات معدات ثقيلة وحفارات في عملياتها الليلية، مما يتسبب في دمار شامل للطبقات الأثرية التي تشكل سجلاً تاريخياً مهماً. الأسوأ من ذلك أن هذه الحفريات تتم دون أي توثيق علمي، مما يعني ضياع المعلومات التاريخية التي كانت هذه القطع تحملها إلى الأبد.

وتتخذ عمليات التنقيب غير المشروع في تدمر أشكالاً متعددة، تتراوح بين الحفر العشوائي في المواقع الأثرية المعروفة، والبحث عن أنفاق ومقابر تحت الأرض، وحتى تفجير بعض المناطق للوصول إلى الطبقات السفلى. هذه الممارسات لا تدمر القطع الأثرية فحسب، بل تؤدي إلى انهيار هياكل أثرية صمدت لآلاف السنين. لقد تحولت بعض المواقع التي كانت تحوي معابد ومقابر ملكية إلى مجرد حفر غير منتظمة الشكل، تشبه جراحاً غائرة في جسد المدينة التاريخي. المشكلة تفاقمت بعد انسحاب تنظيم داعش، والفصائل التابعة لإيران حيث تركا وراءهما شبكة معقدة من الأنفاق تحت المدينة، أصبحت الآن نقاطاً ساخنة للتنقيب غير القانوني.

ويبقى الدور الرسمي في حماية هذه المواقع غائباً، إذ لم تتخذ الحكومة السورية الانتقالية إجراءات حقيقية لمنع هذه الانتهاكات، الواقع المؤلم هو أن الكثير من هذه القطع انتهى بها المطاف في سوق الآثار السوداء، حيث تباع بأثمان باهظة لتجار تحف في بيروت وإسطنبول ودول الخليج، قبل أن تشق طريقها إلى مجموعات خاصة في أوروبا وأمريكا.

أما الخسائر الثقافية لهذه العمليات لا يمكن تعويضها. فكل قطعة أثرية تُنهب من تدمر هي صفحة تُنتزع من كتاب التاريخ الإنساني. هذه القطع لم تكن مجرد حجارة منحوتة أو تماثيل جميلة، بل كانت تحمل في تفاصيلها أسرار حضارة كاملة – لغة شعبها، معتقداته، أنماط حياته، وعلاقاته مع جيرانه. عندما يُدمر تمثال أو يُسرق لوح مسماري، فإننا لا نفقد مجرد قطعة فنية، بل نفقد مفتاحاً لفهم مرحلة كاملة من تطور البشرية. الأكثر إيلاماً أن الكثير مما يُدمر اليوم لم يتم دراسته أو توثيقه بشكل كافٍ، مما يعني أن هذه المعرفة ستفقد إلى الأبد.

ولا يعتبر التنقيب العشوائي في تدمر ليس جريمة محلية فحسب، بل هو جريمة ضد الإنسانية جمعاء. فبحسب اتفاقيات اليونسكو والمواثيق الدولية، تعتبر المواقع الأثرية ملكاً للبشرية كافة، وليس لأفراد أو مجموعات الحق في التصرف بها كما يشاؤون. ومع ذلك، تظل العقوبات الدولية على تهريب الآثار السورية ضعيفة وغير رادعة. السوق العالمية للآثار المسروقة تزدهر في ظل غياب رقابة حقيقية، حيث يتم تبييض القطع المسروقة عبر وثائق مزورة قبل بيعها في المزادات العالمية الكبرى. بعض المتاحف الغربية نفسها، رغم ادعائها الحرص على التراث العالمي، تتحايل على القوانين الدولية لشراء هذه القطع بذرائع مختلفة.

ولا تقل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة خطورة. فعمليات التنقيب غير المشروع خلقت اقتصاداً موازياً خطيراً في المنطقة، والكثير من الشباب العاطل عن العمل انجرفوا إلى هذا النشاط غير القانوني، إما بدافع الحاجة أو الجشع، معرضين حياتهم للخطر في صراع غير متكافئ مع العصابات الكبرى التي تتحكم بالسوق. هذه الظاهرة ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي للمنطقة، حيث تحولت القيم المجتمعية لصالح ثقافة الكسب السريع، على حساب التراث الذي كان مصدر فخر لأبناء المنطقة لقرون.

إنقاذ ما تبقى من تدمر يتطلب تحركاً دولياً عاجلاً ومنسقاً. فالحكومة السورية الانتقالية تفتقر إلى الإرادة والموارد الكافية لحماية هذا التراث، والمجتمع الدولي مدعو لتحمل مسؤولياته التاريخية، سواء عبر زيادة الضغط على الدول التي تستقبل الآثار المسروقة، أو عبر دعم المنظمات المحلية التي تحاول توثيق وحماية ما تبقى. في النهاية، فإن معركة إنقاذ تدمر ليست معركة آثار فحسب، بل هي معركة للحفاظ على ذاكرة إنسانية مشتركة، وضمان عدم انقطاع الحوار بين الماضي والمستقبل.

قرى القباب في ريف حلب... تراث معماري مهدد بالاندثار رغم قيمته التاريخية

حلب/ خالد الحسين

في أرياف حلب، وبشكل خاص في الريف الشرقي، تنتشر قرى مميزة بطابعها المعماري الفريد تُعرف بقرى القباب، نسبة إلى منازلها المبنية على شكل قباب طينية. هذه القرى، التي يعود تاريخ بعضها إلى مئات السنين، لا تزال شاهدة على التراث العمراني البدوي والزراعي في المنطقة، وتحمل في طياتها ذاكرة سكانها وعراقة المكان. ومن أشهر هذه القرى «تل قراح» و«تل عران» و«تل الضمان» و«أبو جبار»، حيث تتناثر البيوت المقببة في مشهد معماري قلّ نظيره في سوريا وربما في العالم.

نشأت هذه القرى منذ قرون، وكانت تُبنى القباب فيها بطريقة تقليدية تعتمد على الطين واللبن، دون الحاجة إلى أعمدة أو أسقف خشبية، ما جعلها خياراً مثالياً في بيئة شبه صحراوية تعاني من شح الموارد. واحدة من أبرز مزايا هذه القباب أنها لا يزال بعض الأهالي يفضلون العيش في هذه القباب، اعتزازاً بتراثهم وارتباطهم بالأرض.

الدفء في فصل الشتاء، ما يجعلها أكثر كفاءة من كثير من الأبنية الحديثة في التكيّف مع تقلبات المناخ. ورغم مرور الزمن وتغير أنماط البناء، تشبه البنابات الجديدة، هنا نعيش ببساطة، ونتنفس الراحة». ولم يقتصر الأمر على الذكريات فقط، بل عبّرا عن رضاهما التام عن مناخ المنزل الطبيعي، مؤكدين أن القباب تحميهم من حر الصيف وصقيع الشتاء دون الحاجة إلى مكيفات أو تدفئة صناعية.

من جانب آخر، التقت صحيفة «السوري» بأبو أحمد، رجل يعمل في ترميم القباب الخاصة به كل سنة، حيث قال وهو ينظر إلى قبة أنهى ترميمها مؤخرا: «أنا أعتبر نفسي مسؤولا عن هذه البيوت، لا أستطيع أن أراها تنهار. الطين يتأثر بالمطر والريح، لذلك أرممها كل سنة تقريبا، وأستخدم المواد التقليدية نفسها». وأشار أبو أحمد إلى أهمية نقل هذه المعرفة إلى الأجيال الشابة، مؤكداً أن قباب ريف حلب ليست فقط بيوتا للسكن، بل جزء من هوية المكان وتاريخه العريق.

ورغم هذا التعلق العميق بالتراث، تواجه قرى القباب تحديات كبيرة تهدد باندثارها، حيث يترك كثير من السكان منازلهم القديمة ويتجهون نحو البناء الإسمنتي الحديث، الذي يرونه أكثر «عصرية» رغم كلفته العالية وافتقاره للانسجام البيئي. كما أسهم النزوح الذي شهدته المنطقة خلال سنوات الحرب في تراجع الاهتمام بهذه القرى، وزاد من تهالك بعض القباب المهجورة.

ورغم ذلك، يرى ناشطون ومهتمون بالتراث العمراني أن قرى القباب في ريف حلب تستحق أن تُصنّف كمناطق تراثية يجب حمايتها من التدمير والتهميش. هذه القرى، بما تحمله من قيمة تاريخية وجمالية، يجب أن تكون موضع رعاية خاصة من الحكومة، من خلال تقديم الدعم لترميمها وتوثيقها، وتشجيع السكان على الحفاظ عليها. كما يُقترح إدراجها في مشاريع السياحة الريفية، ما قد يساهم في إحيائها اقتصادياً وثقافياً.

وفي جولة أجراها مراسل «السوري» في ريف حلب الشرقي، التقى بأبو خالد، رجل في الستين من عمره، يجلس أمام بيته المقبب بجوار زوجته أم خالد، حيث تحدّثا بابتسامة عن تعلقهما بهذه المنازل. يقول أبو خالد: «ولدت في هذا البيت، وعشت فيه عمري كله، كل زاوية فيه تحكي قصة، ولا يمكن أن أتركه مهما تغيرت الدنيا». أما أم خالد، فكانت تضع إبريق الشاي على موقد طيني، وتضيف: «القباب فيها دفء القلب، لا

تاريخ الفن التشكيلي السوري.. من جداريات الكهوف إلى المعارض العالمية

سوريا... حين تتكلم الريشة قبل الكلمة

على مرّ العصور، لم تكن سوريا مجرّد موقع جغرافي يتوسط العالم القديم، بل كانت مركزًا حضاريًا وثقافيًا لعب أدوارًا كبرى في تشكّل الهوية الجمالية للإنسانية. وإذا كانت اللغات والدساتير تتغير، فإن ما تبقى دائمًا هو الفن. في سوريا، لم يكن الفن التشكيلي ترفًا نخبويًا، بل لغة بصريّة ارتبطت بالحياة، بالطقوس، بالمعنى، وبالإنسان.

الفن التشكيلي في العصور السورية القديمة – ولادة الجمال في الطين والحجر

▪ الحضارات الأولى: من عبادة الرموز إلى رسم الوجود

سوريا القديمة (٣٥٠٠ ق.م – ٥٠٠ ق.م) كانت مهدًا لحضارات مثل إيبلا، ماري، أوغاريت، وتدمر، حيث تبلورت أولى أشكال التعبير الفني:

النقش والنحت الجداري: جدران المعابد والقصور كانت مساحات للرواية البصرية، تصور الملوك والآلهة ومظاهر الحياة اليومية.

التماثيل الطينية والحجرية: تماثيل الآلهة، رموز الخصوبة، والأبطال الأسطوريين.

الزخرفة الطقسية: استخدمت الألوان والمعادن في زخارف الشعائر، كما في الأواني الفخارية.

تدمر.. ذروة الجمال الهيلنستي

في القرن الأول الميلادي، صنعت تدمر توليفة فنية نادرة بين الفنون السورية المحلية والرومانية واليونانية، حيث تظهر الواقعية الرومانية على ملامح التماثيل الجنائزية التي زخرفت بها القبور، مع رمزية روحية شرقية.

الفصل الثاني: الفنون في العصر الإسلامي – من التحريم إلى التجريد العبقري

▪ الخلق من دون صورة: تجريد المعنى البصري

بعد الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، تغيّرت مفاهيم التعبير الفني بشكل جذري:

الزخرفة والخط العربي: بديلاً عن التصوير، نشأت فنون الأرابيسك والمنمنمات، وتم استلهام اللغة البصرية من التجريد الهندسي والنباتي.

الفن المعماري الإسلامي: كجامع دمشق الأموي، وقصر الحير الغربي، يُعدّان من أبرز الأمثلة على الفن الإسلامي المتقن في سوريا.

بين المماليك والعثمانيين.. زخرفة دون روح تشكيلية

رغم ثراء الزخرفة في العصرين المملوكي والعثماني، لم يتح الفن التشكيلي الفرصة لنمو تيارات فردية تشكيلية، حيث بقي حبيس الأنماط التزينية والوظائف الدينية والمعمارية.

الفصل الثالث: النهضة التشكيلية الحديثة (١٨٧٠ – ١٩٦٠)

▪ ميلاد اللوحة السورية الحديثة

مع بدايات القرن العشرين، بدأ الفنانون السوريون السفر إلى أوروبا ومصر، وانبهروا بالمدارس الكلاسيكية والواقعية والتأثيرية. وقد عُدّ ذلك بمثابة الانطلاقة الحقيقية للفن التشكيلي السوري الحديث.

تأسيس معاهد الفنون: أبرزها معهد الفنون الجميلة في دمشق (١٩٦٠).

الاتجاه نحو الأكاديمية: ظهرت تجارب واقعية وتشخيصية، ركزت على البيئة السورية والهوية الوطنية.

أبرز الأسماء:

ميشيل كرشة: من أوائل من أدخلوا الرسم الأكاديمي إلى سوريا.

محمود جلال: أحد رواد تدريس الفن الأكاديمي.

نذير نبعة، لؤي كيالي، وفاتح المدرّس: مثلوا الجيل الذهبي الذي أنتج واقعية شاعرية وتجريبية ذات بعد فلسفي.

الفصل الرابع: الحداثة وما بعدها (١٩٧٠ – ٢٠١٠)

▪ الفن بين الذات والهوية والتجريب

مع السبعينيات، دخل الفن السوري مرحلة أكثر تجريدًا وتنوعًا:

التأثر بالمدارس العالمية: السريالية، التكعيبية، التعبيرية، المفاهيمية.

بروز النحت والتجهيز: لم يعد الفن حبيس اللوحة فقط.

الهوية البصرية: بدأت تيارات تعيد قراءة الموروث السوري (الأساطير، الحرف، الرموز) في سياق حديث.

فنانون بارزون:

يوسف عبدلكي: برع في الأبيض والأسود والنقد الرمزي الصامت.

سعد يكن: اشتغل على المفردة الأسطورية والتراثية.

عبد الله عبود، فادي يازجي، صفوان داحول: قدموا رؤى تعبيرية ومعاصرة ذات امتداد عالمي.

الفصل الخامس: الفن في زمن الحرب والشتات (٢٠١١ – حتى اليوم)

▪ الفن كذاكرة مقاومة

منذ اندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١، أصبح الفن التشكيلي جزءًا من حالة الوعي السياسي والاجتماعي:

لوحات توثق الألم والفقد.

فن الشارع والجداريات كأدوات مقاومة يومية.

المنفى الفني: مئات الفنانين السوريين أنشأوا تجاربهم في أوروبا وأميركا والخليج.

السمات البارزة:

تعبير رمزي عن التشظي والشتات.

توظيف وسائط متعددة: الفيديو، التركيب، الأداء.

تزايد المشاركات في المعارض والبازارات العالمية.

الفصل السادس: الفن السوري في المشهد الدولي

الاعتراف العالمي: أعمال لفنانين سوريين مثل داحول وعبدلكي بيعت في مزادات عالمية كـ«كريستيز» و«سوثبيز».

بينالي فينيسيا، برلين، الشارقة، دبي: منصات احتضنت الفن السوري كصوت معاصر.

متحف الفن الحديث في نيويورك ومركز بومبيدو بباريس: اقتنوا أعمالاً لفنانين سوريين ضمن معارض دائمة.

خاتمة: الفن السوري... هوية تتجدد لا تموت

الفن التشكيلي السوري ليس ظاهرة فنية فحسب، بل هو سجل بصري لذاكرة أمة، ورمز لصراع الإنسان من أجل البقاء والكرامة والجمال. من منحوتة أوغاريت إلى لوحة عبدلكي، تتجلى في الخط واللون والظلّ قصة شعبٍ لا يُكسر.

وكما قال فاتح المدرّس:

«الفن ليس مرآة... بل هو حلم، هو الذاكرة التي تعاند الفقد.»

مقترح هدنة جديدة في غزة..

هل تصمد في ظل انعدام الثقة بين الجانبين

أعلن الرئيس الأميركي أن إسرائيل وافقت على الشروط اللازمة لإتمام اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ستين يوماً في غزة، وأشار إلى ضرورة بذل الجهود خلالها لإنهاء هذه الحرب.

وتعتبر الهدنة التي اقترحها ترامب غير مسبوقة من حيث الطول، مما يعكس رغبة دولية في خلق مساحة زمنية كافية للتوصل إلى اتفاق دائم، لكنها تضع تحديات كبيرة أمام الأطراف في ظل تراكم انعدام الثقة نتيجة عدم جدية نتنياهو في إنهاء الحرب إنهاء تاماً، في مسعى منه لخدمة مصالحه السياسية، والتهرب من المحاكمة في إسرائيل وخارجها.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن المجلس الوزاري المصغر «الكابينت» شهد توتراً كبيراً بشأن الخطوات المقبلة في غزة في حال عدم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ونقلت قناة ١٣ الإسرائيلية عن مصدر مطلع، أن رئيس الأركان إيال زامير أبلغ نتنياهو والمشاركين في الاجتماع بحدة، بأن «الجيش الإسرائيلي لا يستطيع السيطرة على مليوني فلسطيني في القطاع».

وذكر المصدر أن نتنياهو صرخ في وجه زامير قائلا إن «حصار غزة ناجح، لأن احتلالها بالكامل يعرّض الجنود والرهائن للخطر».

موافقة إسرائيل مشروطة

أكد وزير الخارجية الإسرائيلي أن بلاده وافقت على المقترح الأميركي، وأشار إلى أن «أغلبية كبيرة في الحكومة والشعب تؤيد خطة إطلاق سراح الأسرى ويجب عدم تفويت الفرصة»، وشدد على أن إسرائيل «لن تنهي الحرب إلّا بعد نزع سلاح حركة حماس وتفكيكها».

كما ذكرت قناة ١٢ الإسرائيلية نقلا عن مسؤولين إسرائيليين، أن حكومة نتنياهو «مستعدة للنظر في صيغ لم تكن مستعدة لقبولها في السابق»، خاصة فيما يتعلق بتقديم ضمانات بأن بدء الصفقة سيؤدي إلى إنهاء الحرب.

ومن جهة أخرى، نقل موقع أكسيوس الأميركي عن مسؤول إسرائيلي قوله «إذا لم يكن هناك تحرك نحو صفقة، فلن يكون لدينا خيار آخر، وسيتحول كل شيء في غزة إلى رماد».

وحسب ما نقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن نتنياهو طلب من ترامب ضمانات واضحة بأن الولايات المتحدة ستدعم استئناف الحرب على غزة إذا لم يتم نزع سلاح حركة حماس خلال فترة الهدنة المقترحة، ولكن ترامب لم يمنح نتنياهو رداً واضحاً بهذا الشأن، وفقاً للتقارير.

اتفاق يضمن إنهاء العدوان

أعلنت حركة حماس أنها تدرس مقترحات وصلت إليها من الوسطاء لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وأكدت الحركة استعدادها للنظر في أي اتفاق يتضمن وقفاً شاملاً للحرب، وإفراجاً متبادلاً للأسرى، وانسحاب الاحتلال من القطاع، مع ضمانات دولية بعدم استئناف العدوان.

وقالت الحركة إنها تتعامل بمسؤولية عالية، وتجري مشاورات وطنية لمناقشة مقترحات جديدة تلقتها من الوسطاء، من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن إنهاء العدوان، وتحقيق الانسحاب، وتقديم الإغاثة بشكل عاجل لقطاع غزة، وخاصة لمستشفياته ومراكزه الصحية، ولمعظم سكانه البالغ عددهم ٢,٤ مليون نسمة والنازحين أكثر من مرة شمالاً وجنوباً، ويعانون من حرب إبادة متواصلة، في ظل حصار خانق وقصف مستمر وتجويع متعمد وتهديد أميركي، حيث دعا الرئيس ترامب الحركة إلى قبول المقترح، وحذّر من «أن الوضع لن يتحسن، بل سيزداد سوء»، إذا رفضت المقترح.

وأوضحت الحركة أن الوسطاء يبذلون جهوداً مكثفة من أجل «جسر الهوة بين الأطراف، والوصول إلى اتفاق إطار، وبدء جولة مفاوضات جادة».

مطالب حركة حماس

قالت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية نقلا عن مصادر مطلعة، إن حركة حماس ما زالت تصر على ثلاثة مطالب أساسية لتعديل بنود الاتفاق.

وذكرت أن المطلب الأول يتعلق بالعودة إلى نموذج توزيع المساعدات الإنسانية السابق الذي ترى المصادر أنه يتيح لحماس استعادة جزء من السيطرة على دخول البضائع إلى قطاع غزة.

ويتعلق المطلب الثاني بما سيحدث بعد انقضاء فترة الستين يوماً من وقف إطلاق النار، فبينما ترى إسرائيل أن انتهاء المدة دون اتفاق يسمح باستئناف القتال، تصرّ حركة حماس على تمديد وقف إطلاق النار حتى من دون اتفاق نهائي، وفق ما أورده المصدر.

ويركز المطلب الثالث على خريطة انسحاب الجيش الإسرائيلي من أراضي قطاع غزة، إذ تطالب حماس بانسحاب من المناطق التي ينتشر فيها الجيش الإسرائيلي داخل القطاع.

ومن جهة أخرى، قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن الصعوبة في مواصلة المحادثات ستكون بشأن خريطة انسحاب قوات الجيش من القطاع.

حيث تطالب حماس بانسحاب كامل، بينما تريد إسرائيل الإبقاء على محور مراوح وكل المناطق الواقعة جنوبه.

يذكر أن حركة حماس أكدت مراراً استعدادها لإطلاق الأسرى الإسرائيليين «دفعة واحدة» مقابل إنهاء حرب الإبادة، وانسحاب جيش الاحتلال من غزة، لكن نتنياهو يتهرب بطرح شروط جديدة تعجيزية، ويرغب في صفقات جزئية تضمن له استئناف هذه الحرب.

السياسة الإيرانية في مفترق طرق...

بين العزلة والإخفاقات داخلياً وخارجياً

الحسكة/ مجد محمد

يُشكّل المرشد الأعلى أو ما يُعرف بـ«الولي الفقيه» رأس الهرم في النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفقاً لما ينص عليه الدستور الإيراني، حيث يُمنح صلاحيات إشرافية عليا على السلطات الثلاث في البلاد. وفي حين يتولى مجلس الشورى الإسلامي مسؤولية سن القوانين والتشريعات، تُناط برئاسة الجمهورية مهمة تنفيذ تلك القوانين. وتعدّ هذه التركيبة السياسية فريدة من نوعها على مستوى العالم، حيث تصدر القرارات الكبرى والصغرى من فكر الولي الفقيه، الذي يستمد «بصيرته وحكمته» من لقاءاته المستمرة بالإمام الغائب، وفقاً للمعتقد الشيعي الإثني عشري الذي تتبناه الدولة الإيرانية.

وفي حديث خاص لصحيفة «السوري» حول السياسة الإيرانية وما آلت إليه في الآونة الأخيرة، قال الحقوقي مالك العلي: «مع وصول الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في إيران عام ١٩٧٩، اتبعت الدولة الأيديولوجية الإسلامية بموجب دستور جديد كُتب في نفس العام، ثم تم تعديله عام ١٩٨٩، وحدد ملامح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية الإسلامية، معلناً أن الإسلام هو الدين الرسمي، وأن المذهب الشيعي الإثني عشري هو المذهب الرسمي للدولة».

وأضاف العلي: «لعب الدين دوراً محورياً في صياغة القرار السياسي وتوجيه السياسات الداخلية والخارجية، كما مُنح الحرس الثوري الإيراني، وقوات الباسيج، وأنصار حزب الله، دورا رئيسيا في إحكام السيطرة على البلاد. هذه الجهات قامت بقمع أحزاب المعارضة، والتنكيل بها، وزجّ أفرادها في غياهب السجون، كما تدخلت في شتّى نواحي الحياة، من حقوق المواطنة إلى حرية الإعلام والتعبير. بل ومنعت الناس من التحدث بلغاتهم الأصلية، ومن ممارسة طقوسهم القومية».

وتابع العلي: «حاربت الحكومة الإيرانية كل مظاهر الحياة الخاصة بالقوميات الأخرى، وضيّقت عليهم في حياتهم اليومية، حتى وصلت تدخلاتها إلى لباسهم، الذي فُرض أن يكون وفق قوالب إسلامية معينة. الإعدامات كانت وما تزال مستمرة، وتم قمع المظاهرات السلمية بالقوة والحديد والنار. وتبقى حادثة مقتل الشابة (مهسا/ جينا أميني) واحدة من أبرز الأمثلة على الاضطهاد والتمييز، إلى جانب تفشي الفقر والحرمان وضيق العيش والعزلة، ما يعكس جوهر السياسة الداخلية التي حكمت بها إيران البلاد بقبضة أمنية مشددة».

وفيما يخص السياسة الخارجية الإيرانية، أشار العلي إلى أن إيران تتمتع بموقع استراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط وأسيا، ما يمنحها أهمية إقليمية ودولية كبرى. إلا أن بوصلة السياسة الخارجية انحرفت وتراجعت وانحسرت في الوقت الراهن. ويعزو العلي هذا التراجع إلى عوامل عديدة، داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، اقتصادية وعسكرية. ولفت إلى أن إيران، في محاولة لتعزيز موقعها العالمي، عملت على بناء مفاعلات نووية بغرض التوصل إلى إنتاج القنبلة النووية، ما أثار قلقا لدى دول الخليج، وإسرائيل، والولايات المتحدة، وأوروبا.

وأكد أن «إيران استنزفت طاقاتها الاقتصادية في الداخل عبر مشاريعها النووية، على حساب رفاهية الشعب الإيراني، وفي الخارج عبر إنشاء ودعم أذرع عسكرية في فلسطين وسوريا ولبنان واليمن. وقد أغدقت الأموال على هذه الجهات لتقويض أعدائها، في وقتٍ كانت تعاني فيه من تدهور معيشي كبير على المستوى المحلي. كما أن إيران فشلت في بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع القوى الدولية الكبرى، إذ اقتصرت علاقاتها على شراكات اقتصادية ومرحلية».

وأردف العلي قائلاً: «من أبرز أسباب فشل السياسة الإيرانية أيضاً تدخلها في شؤون الدول الإقليمية عبر أنشطة وصفها بـ«الخبيثة»، ما أثار استياء الدول المجاورة، إلى جانب عدائها المعلن لإسرائيل، وتهديداتها المستمرة بمحوها من الخارطة، تحت شعارات دينية، الأمر الذي دفع إسرائيل وأمريكا والدول الأوروبية إلى اتخاذ مواقف عدائية صارمة تجاه إيران».

وأوضح العلي أن «كل هذه الممارسات تراكمت وتكدّست وانفجرت، لتنعكس بشكل مباشر على إيران، وكان أول إخفاقاتها ما وصفه بـ«الفشل الذريع» في دعم عملية «طوفان الأقصى». كما تم القضاء على حزب الله، الذي يُعد الذراع الأقوى لها في المنطقة، إلى جانب خسارتها لترسانتها العسكرية وصفوة قادتها، مما أدى إلى عودة السيادة اللبنانية، وفقاً لتعبيره».

وأضاف: «أما الإخفاق الثالث، فهو هزيمتها في سوريا، حيث تبخرت ميليشياتها، وثلاثيت مشاريعها، وعلى رأسها مشروع الهلال الشيعي، وسقط بشار الأسد بشكل مفاجئ. أما الإخفاق الرابع والأخير، فتمثل في الضربات القاصمة التي شلّت حركة الحوثيين وقلّصت نفوذهم، لتنتهي بذلك محطات الفشل الإيراني في الداخل والخارج».

واختتم الحقوقي مالك العلي حديثه قائلاً: «اليوم تقف إيران وحيدة، معزولة، لا همّ لها سوى مركزيتها ومشروعها النووي. لكن يبدو أنها لن تفلت من العقاب. لقد وصلت إلى مرحلة اللاعودة، ولم يعد أمامها هامش للمناورة أو التفاوض بشأن ملفها النووي. لقد ضحّت بالغالي والنفيس، وهي الآن أمام خيارين لا ثالث لهما، إما البقاء أو الزوال. وفي المقابل، باتت إسرائيل على قناعة تامة أن هذه المرحلة بالنسبة لها هي أيضا مرحلة وجود أو لا وجود، ومن ورائها تقف أمريكا والدول الأوروبية بنفس القناعة».

وبذلك، تبدو السياسة الإيرانية، داخلياً وخارجياً، أمام واقع جديد شديد التعقيد، تُحدده تداعيات العقود الماضية من الحكم، وتشكله صراعات مستمرة في منطقة لا تعرف الاستقرار.

خبز التنور.. إرثٌ شعبي ومصدر رزق للنساء في ريف حماة

حماة/ جمانة الخالد

وسط صعوبات الحياة وغلاء الأسعار وتردي الخدمات، تبرز مبادرات نساء ريف حماة كقصص كفاح يومية تتقاطع فيها الحاجة مع التراث. ولا تزال عادة خبز «التنور» حاضرة بقوة في عدد من قرى الريف الحموي، حيث تحرص نساء كثيرات على الحفاظ على هذا التقليد، ليس فقط كوسيلة لتأمين الخبز الجيد لعائلاتهن، بل كمصدر دخل ثابت يعينهن على مواجهة أعباء الحياة المتزايدة.

فرانحة الخبز المحمّص المنبعثة من التنور الطيني باتت علامة مميزة للقرى، تجذب المارة على الطرقات الرئيسية، وتدفعهم للتوقف وشراء أرغفة ساخنة أو فطائر شهية محشوة بالزعتر أو الجبنة أو الفليفلة الحمراء، فتكون وجبةً تشبع الجوع وتنعش الذاكرة بعبق التراث.

من العوز إلى العمل.. خبز التنور كفرصة حياة

في ظل تدهور الواقع المعيشي، تحوّل التنور من أداة تقليدية لإعداد الخبز إلى مشروع منزلي صغير يدر دخلا لا يُستهان به. نساء كثيرات، لا سيما الأرامل والمطلقات، وجدن في هذه المهنة باباً للاستقلال الاقتصادي، ومتنفساً للإبداع في ظل غياب فرص العمل والدعم الحكومي.

مريم، وهي أرملة من بلدة الشيحة، فقدت زوجها ووجدت نفسها مسؤولة عن إعالة أربعة أطفال دون أي معيل أو مصدر دخل. تقول:

«لم أتمكن من إيجاد عمل، فقررت استثمار مهارتي في إعداد خبز التنور. بدأت من منزلي، وخبزت لأهالي الحي. شيئاً فشيئاً، كسبت ثقة الزبائن، وها أنا اليوم أستطيع تأمين احتياجات أولادي من مردود هذا العمل.»

أما مريم محمد، فقد دفعها مرض زوجها وعجزه عن العمل إلى التفكير بمشروع بسيط يقي أسرتها العوز. بمساعدة حماتها، أنشأت تنوراً منزلياً بتكلفة قليلة، وبدأت بإعداد الفطائر والخبز لأهالي البلدة.

«زبائني كثر، بعضهم من القرى المجاورة، وآخرون من المدينة يحرصون على شراء كميات ليأخذوها معهم. كل ما أخبزه يُباع منذ الصباح، وهذا يدل على أهمية ما أقدمه»، تقول محمد.

صعوبات وتحديات.. ورغيف التنور لا يفقد بريقه

رغم نجاح المشروع، إلا أن تحديات عدة تواجه صانعات خبز التنور، أبرزها صعوبة تأمين الطحين وارتفاع تكاليف الحطب. تضيف محمد:

«نشتري الطحين بسعر حر، وهذا يرهقنا ماديا. نتمنى لو نحصل على حصة مدعومة أسوة بالأفران الحكومية.»

ورغم هذه الصعوبات، لا تزال المعجنات الشعبية كالفطائر بالزعتر أو الفليفلة المحمصة والممزوجة بزيت الزيتون والتوابل تجذب الزبائن، لما تمتاز به من نكهة أصيلة لا توفرها الأفران الحديثة.

خبز التنور.. صمود امرأة وتاريخ لا يغيب

خبز التنور ليس مجرد وجبة على مائدة الفقراء، بل هو شاهد على إرث نسائي متجذر في الذاكرة الشعبية. وتؤكد نسرين، وهي سيدة خمسينية من ريف حماة:

«أفضل خبز التنور على الخبز الصناعي. فهو أكثر وفرة وجودة، والأرغفة تكفي العائلة، بخلاف الخبز العادي الذي لا يشبع ولا يكفي لثلاثة أفراد.»

في مناطق الحكومة السورية الانتقالية، حيث لم يتم وضع أي حد للأزمات الاقتصادية، تزداد معاناة النساء، وخاصة من لا معيل لهن. وفي ظل غياب برامج دعم فعّالة، برزت هذه المشاريع الصغيرة كحلول ذاتية فرضتها الضرورة، لكنها في الوقت نفسه أعادت إحياء مهنة نسوية تراثية تتحدى الحداثة وتثبت يوماً بعد يوم أنها قادرة على صنع الفرق.

مصياف تحترق.. غابات تتلاشى والأهالي يواجهون رماد الحياة

تقرير/ ا-ن

تحولت المساحات الخضراء الواسعة في منطقة مصياف الساحرة، حيث كانت الغابات الخضراء تزين الجبال وتنثر عبق الطبيعة في الهواء، إلى رماد أسود بعد موجة حرائق متتالية أتت على آلاف الأشجار والأعشاب، تاركة وراءها دماراً بيئياً واقتصادياً يصعب تعويضه. هذه الحرائق لم تكن مجرد كوارث طبيعية عابرة، بل كانت ضربة قاسية للسكان الذين يعتمدون على هذه الغابات في حياتهم اليومية، سواء بجمع الأعشاب الطبية، أو برعي المواشي، أو بالاعتماد على السياحة البيئية كمصدر رزق أساسي.

يروي خالد، وهو رجل في الستينيات من عمره، عاش طوال حياته في قرية مجاورة لغابات مصياف، بحزن كيف احترق بستان الزيتون الذي ورثه عن أبيه وجده: «كنت أعتمد على هذا البستان في تأمين قوت عائلتي طوال السنة، زيت الزيتون كان يدر عليّ دخلاً يكفيني لشراء مستلزمات المنزل. الآن لم يتبقَ سوى جذوع محترقة، وسأحتاج إلى سنوات حتى تعود الأشجار لتثمر من جديد، إن عدت في حياتي.» ويضيف أن الحرائق لم تدمر الأشجار فحسب، بل قتلت العديد من الحيوانات البرية التي كانت تعيش في المنطقة، مما أفقد القرية جزءًا من توازنها البيئي.

أما أم ياسر، وهي سيدة من قرية أخرى تعتمد على تربية الماعز، فتقول إن الحرائق أحرقت المراعي التي كانت تذهب إليها بقطيعها كل يوم:

«لم يعد هناك عشب كافٍ لإطعام الحيوانات، واضطررت إلى بيع بعضها لأنني لا أملك المال لشراء الأعلاف. الجبال التي كانت خضراء أصبحت سوداء، والماعز التي كانت تدر علينا الحليب واللحم أصبحت هزيلة بسبب قلة الطعام.» وتشير إلى أن العديد من العائلات في قريتها تعاني من نفس المشكلة، مما يهدد بانهيار قطاع الرعي الصغير الذي كان مصدر دخل أساسي لهم.

التأثير البيئي للحرائق كان مدمراً، فاختفاء الغطاء النباتي تسبب في تعرية التربة، مما يجعل المنطقة عرضة للانزلاقات الأرضية عند هطول الأمطار. كما أن انبعاث كميات هائلة من الدخان والغازات السامة أثناء الحرائق أثر على جودة الهواء، مما زاد من معاناة المرضى وكبار السن الذين يعانون من مشاكل في التنفس. يقول محمد، وهو شاب يعمل في مجال السياحة البيئية: «كان السياح يأتون إلى منطقتنا للتمتع بالطبيعة والهواء النقي، لكن بعد الحرائق، لم يعد هناك ما يلفت الأنظار. الكثير من الزبائن ألغوا حجوزاتهم، وخسرت معظم دخلي لهذا العام».

ولم تقتصر الخسائر على الجانب الاقتصادي والبيئي، بل طالت أيضاً الذاكرة الجمعية لأهالي المنطقة، فالغابات كانت جزءًا من هويتهم وتراثهم. تقول جمانة، وهي معلمة في إحدى المدارس القريبة: «كنا نأخذ الطلاب في رحلات إلى الغابة لتعليمهم عن النباتات والحيوانات، وكانت تلك اللحظات تزرع فيهم حب الطبيعة. الآن، عندما ينظر الأطفال إلى الجبال المحترقة، يشعرون بالحزن والخوف، وكأن جزءاً من طفولتهم قد احترق مع الأشجار».

وتتنوع أسباب الحرائق بين عوامل مناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة وجفاف الأعشاب، وأسباب بشرية مثل الإهمال أو حتى الحرق المتعمد في بعض الحالات. لكن غياب الإجراءات الوقائية الكافية، وضعف عمليات الإطفاء بسبب نقص المعدات والكوادر، جعلت النيران تنتشر بسرعة هائلة، مما حال دون السيطرة عليها في وقت مبكر.

اليوم، يعيش أهالي مصياف على أمل أن تعود الغابات إلى سابق عهدها، لكنهم يدركون أن ذلك سيحتاج إلى سنوات طويلة، إن لم يكن عقوداً. في غضون ذلك، فإنهم يواجهون واقعاً مريراً من الخسائر المادية والمعنوية، حيث لم تعد الجبال الخضراء التي عرفوها وأحبّوها سوى ذكرى مؤلمة، تذكيراً بقسوة الطبيعة، وبالإهمال الذي حوّل هذه الكارثة إلى مأساة إنسانية وبيئية يصعب نسيانها.

دون تدخل حكومي.. الألغام ومخلفات الحرب خطر يتربص بالأهالي في حمص

تقرير/ بسام الحمد

لا يزال الأهالي في ريف حمص، حيث خيمت سنوات الحرب بظلالها القاسية، يعيشون تحت وطأة تهديد خفي لكنه قاتل، يتمثل في الألغام والمتفجرات غير المنفجرة التي تتناثر في حقولهم وطرقاتهم وحتى بين أنقاض منازلهم. هذه المخلفات الحربية، التي خلفتها المعارك الضارية بين قوات النظام والمعارضة، تحولت إلى كابوس يومي للسكان الذين يحاولون إعادة بناء حياتهم بعد سنوات من النزوح والمعاناة. فبينما انتهت المعارك في العديد من المناطق، إلا أن خطر الموت لا يزال كامناً تحت الأرض، يتربص بالمدنيين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة.

وتتنوع مصادر هذه الألغام بين تلك التي زرعتها قوات النظام خلال سيطرتها على المنطقة، والمتفجرات التي خلفتها الغارات الجوية والمدفعية، بالإضافة إلى العبوات الناسفة التي وضعتها الجماعات المسلحة. المشكلة تكمن في عدم وجود خرائط دقيقة توضح أماكن هذه الألغام، مما يجعل عملية كشفها وإزالتها مهمة شبه مستحيلة في ظل غياب الدعم الفني واللوجستي الكافي. الأهالي، وخاصة المزارعين الذين يعتمدون على أراضيهم لكسب قوت يومهم، يضطرون للمخاطرة بحياتهم كل يوم عند حراثة حقولهم أو جلب الماء من الآبار، حيث تحولت أراضيهم الخصبة إلى ساحات محتملة للموت.

وأصبحت قصص الموت والإعاقة بسبب الألغام جزءاً من الحياة اليومية لأهالي ريف حمص. فكل عائلة تقريباً لديها قصة عن قريب أو جار أصيب أو قتل بسبب انفجار لغم. بعض الضحايا كانوا أطفالاً يلعبون في الأراضي الفارغة، وآخرون نساء ذهبن لجمع الحطب أو الأعشاب، ورجالاً حاولوا استصلاح أراضيهم المهجورة. هذه الحوادث لا

تسبب فقط خسائر بشرية فادحة، بل تترك أيضاً آثاراً نفسية عميقة على الناجين وعائلاتهم، الذين يعيشون في خوف دائم من أن تكون الخطوة التالية هي الأخيرة.

يزيد غياب الوعي المجتمعي حول كيفية التعامل مع المناطق الملوثة بالألغام الطين بلة. فالكثير من الأهالي، وخاصة كبار السن والأطفال، لا يدركون شكل الألغام أو المتفجرات غير المنفجرة، ولا يعرفون كيف يتصرفون إذا شاهدوا شيئاً مريباً. بعضهم يحاولون التعامل مع هذه المواد الخطرة بأيديهم، إما بدافع الجهل أو بسبب الحاجة الماسة إلى إزالتها من أراضيهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى كوارث يمكن تفاديها. الجهود التوعوية التي تقوم بها بعض المنظمات المحلية تبقى محدودة ولا تغطي جميع المناطق، ناهيك عن أن الكثير من السكان لا يثقون بهذه المنظمات بسبب ارتباط بعضها بأجندات خارجية.

ويجبر الوضع الاقتصادي المتردي في ريف حمص الكثيرين على المخاطرة بحياتهم. فالمزارعون الذين فقدوا مصادر رزقهم خلال الحرب لا يملكون خياراً سوى العودة إلى أراضيهم الملينة بالمخاطر، لأن البديل هو الجوع. العائلات النازحة التي عادت إلى منازلها المدمرة تجد نفسها مضطرة للبحث بين الأنقاض عن أي ممتلكات يمكن إنقاذها، معرضة نفسها لخطر الانفجارات. حتى الأطفال أصبحوا ضحايا لهذا الواقع المرير، حيث يضطر بعضهم للعمل في جمع الخردة المعدنية من المناطق الخطرة لبيعها وتأمين لقمة العيش لعائلاتهم.

الاستجابة الرسمية لهذه الأزمة تبقى غير كافية بل ومتلكئة في كثير من الأحيان. فالحكومة السورية، رغم سيطرتها، لم تخصص الموارد الكافية لعمليات نزع الألغام، ولا توجد خطط واضحة لتنظيف المناطق الملوثة. بعض الجهود التي تبذلها فرق محلية أو دولية تواجه عراقيل بيروقراطية وأمنية، حيث تشترط السلطات الحصول على موافقات أمنية معقدة تبطئ العملية وتحد من فعاليتها.

فالتداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة لا تقل خطورة عن التداعيات الإنسانية. وهناك الكثير من العائلات التي فقدت معيلها بسبب الألغام أصبحت تعيش في فقر مدقع، دون أي دعم حكومي أو اجتماعي يذكر. الإعاقات الجسدية الناتجة عن الانفجارات تزيد العبء على نظام صحي منهك أصلاً، حيث تفتقر المستشفيات في المنطقة إلى المعدات والأدوية اللازمة لعلاج مثل هذه الإصابات المعقدة. الناجون من حوادث الألغام يعانون ليس فقط من آلام جسدية، بل أيضاً من وصمة اجتماعية وصعوبات في الزواج أو إيجاد فرص عمل، خاصة في مجتمع محافظ يعتبر الإعاقة عيباً أحياناً.

وتستمر المخاوف من الألغام في ريف حمص لسنوات طويلة قادمة. فحتى في أفضل السيناريوهات، وإذا بدأت عمليات نزع الألغام اليوم، فإن تنظيف المنطقة بالكامل قد يستغرق عقوداً. هذا يعني أن جيلاً كاملاً من الأطفال سيكبرون وهم يعيشون تحت هذا التهديد الدائم، مما سيؤثر على صحتهم النفسية ونموهم الاجتماعي. الأراضي الزراعية التي كانت مصدر رزق للكثيرين قد تتحول إلى مناطق محرمة لسنوات، مما يفاقم الأزمة الاقتصادية في منطقة تعتمد أساساً على الزراعة.

ويطالب أهالي ريف حمص بتحرك عاجل من المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية للتعامل مع هذه الكارثة الصامتة. فهم لا يحتاجون فقط إلى عمليات نزع ألغام مكثفة، بل أيضاً إلى برامج تأهيل نفسي واجتماعي للضحايا، ودعم اقتصادي للأسر المتضررة، وحملات توعية مكثفة لتقليل الحوادث. لكن في ظل استمرار الأزمة السورية وتعقيداتها السياسية، يبدو أن معاناة هؤلاء السكان ستستمر، وأن شبح الموت تحت الأرض سيواصل مفترساً أرواح الأبرياء في صمت.

وزارة السياحة السورية توقع عقداً استثمارياً لتطوير منتجع جونادا في طرطوس

طرطوس/ ا-ن

أعلنت وزارة السياحة السورية عن توقيع عقد استثماري جديد مع شركة All Season السياحية لتطوير واستثمار منتجع جونادا السياحي الواقع في محافظة طرطوس، ويقع المنتجع في موقع استراتيجي على الساحل السوري، ويحتوي على ٢٥٠ غرفة وشقة فندقية مجهزة بأحدث التجهيزات، إلى جانب مجموعة متكاملة من المرافق والخدمات التي تشمل مسابح مغلقة ومفتوحة، ومسابح خاصة بالأطفال، مراكز مساج وعلاج طبيعي، نوادي للياقة البدنية، مراكز صحية، برامج ترفيهية متنوعة، مراكز سباق، ملاعب ورياضات مائية، ليشكل بذلك مشروعاً سياحياً متكاملاً يهدف إلى جذب شرائح واسعة من السياح المحليين والعرب والأجانب على حد سواء.

وتتطلع إدارة المنتجع إلى استقبال نحو ٦ آلاف زائر خلال الموسم السياحي الحالي، مع تركيز كبير على تحسين جودة الخدمات وتوفير بيئة سياحية مريحة وآمنة تناسب العائلات، وهو ما يعكس التوجه الواضح نحو تنشيط السياحة الداخلية وتعزيز الاقتصاد المحلي في محافظة طرطوس.

وفي تصريح خاص لنا، أكدت مسؤولة في إدارة منتجع جونادا، أن تنشيط وإقلاع هذا المنتجع يعد خطوة هامة في دعم قطاع السياحة، الذي يعد من القطاعات الحيوية في سوريا لما له من قدرة على خلق فرص عمل وتنشيط القطاعات المرتبطة به مثل النقل والضيافة والخدمات. وأضافت منى أن هذا الاستثمار يأتي في ظل تحديات اقتصادية كبيرة تواجه سوريا الجديدة، لكنه يستند إلى إمكانات كبيرة للمنتجع، خاصة بفضل موقعه الجغرافي المتميز على الساحل السوري المطل على البحر الأبيض المتوسط وقربه من الطريق الدولي طرطوس-اللاذقية، مما يسهل الوصول إليه ويزيد من فرص استقطاب السائحين.

وأشارت إلى أن وجود المرافق المتكاملة مثل المسابح والمراكز الصحية والترفيهية يعزز من جاذبية المنتجع كوجهة سياحية متكاملة تناسب العائلات والأفراد على حد سواء. وأوضحت أن منتجع جونادا يشكل ركيزة أساسية في المخطط السياحي الشامل لمحافظة طرطوس، لما يتمتع به من موقع طبيعي مميز وإطلالة بحرية جذابة، فضلاً عن البنية التحتية التي تسمح بتقديم تجربة فندقية متكاملة تواكب المعايير الدولية.

من جهته، أوضح المهندس البحري وعضو غرفة السياحة في طرطوس، أن التعاقد مع شركة All Season، المعروفة بخبرتها الطويلة في قطاع الفندقة والسياحة، من شأنه أن يعيد إحياء النشاط السياحي في المنطقة ويدعم فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. وأكد أن المشروع سيوفر مئات الوظائف للسكان المحليين في مجالات مختلفة تشمل الخدمات والإدارة والتشغيل، مضيفًا أنه متفائل بأن إدارة شركة ذات خبرة واسعة ستسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للسياح وتعزيز التنافسية بين المنشآت السياحية السورية.

وأشار إلى أن منتجع جونادا أصبح نقطة جذب نوعية ليس فقط لزوار طرطوس، بل للمستثمرين الذين يرون في السياحة الساحلية مستقبلًا واعدًا، لافتًا إلى أن الشركة الجديدة قادرة على استقطاب شرائح واسعة من السياح العرب والأجانب بفضل سمعتها المهنية وقدرتها على تأمين بيئة عمل وخدمة آمنة ومحترفة، تليق بصورة السياحة السورية. كما أشار إلى أن العمل على تطوير المنتجع بدأ فعليًا، مع أعمال كبيرة في إنهاء الترتيبات الأساسية وتجهيزه للافتتاح الرسمي المتوقع في أوائل تموز الحالي، بالتزامن مع ذروة الموسم الصيفي.

وأكد أن المشروع يسير وفق خطة مدروسة تركز على الدمج بين الهوية السورية الأصيلة للمنتجع والطابع العصري للخدمة الفندقية، مع إيلاء اهتمام خاص للمعايير البيئية والأمنية وتجربة الزائر من لحظة دخوله المنتجع حتى مغادرته، ما يعكس حرص القائمين على المشروع لتقديم مستوى خدمة متقدم يعكس تطلعات الزوار ويعزز سمعة السياحة السورية.

وإلى أن هناك بعض الأصوات التي أبدت تحفظات حول المشروع، حيث أعربت غانية، وهي محامية في طرطوس، عن تحفظها قائلة: «رغم الأجواء الإيجابية المحيطة بالمشروع، تثار بعض التساؤلات حول الدور الاستثماري لصاحب الصفقة وإشكالية منصبه في ملف الاستثمار السياحي، وهو ما يثير إلى تضارب محتمل في المصالح.» وأضافت أن ذلك يثير علامات استفهام حول مدى الشفافية في إجراءات منح العقود الاستثمارية ومدى مراعاة قواعد النزاهة وتكافؤ الفرص في التعاقدات الكبرى، مشيرة إلى أنه حتى الآن لم يصدر أي تعليق رسمي من الوزارة بشأن هذه المخاوف.

ويُذكر أن منتجع جونادا تعرض لعدة محاولات استثمارية سابقة لم تكلل بالنجاح الكامل، بعضها توقف لأسباب إدارية وأخرى بسبب مشاكل مالية أو قانونية مرتبطة بجهات كانت ترتبط بالنظام السابق، مما أدى إلى مصادرة بعض العقارات أو إعادة تنظيم حقوق الاستثمار عليها. ويبدو أن العقود الجديدة تأتي في سياق تصفية تلك المرحلة، وإعادة هيكلة القطاع السياحي على أسس أكثر انفتاحاً وتوازناً.

انقطاع مياه الشرب مشكلة تلاحق سكان ريف دمشق

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تحول انقطاع مياه الشرب في ريف دمشق، من مشكلة عابرة إلى أزمة يومية يعاني منها آلاف السكان، حيث تضطر العائلات إلى قضاء ساعات في انتظار وصول الصهاريج أو البحث عن مصادر بديلة للمياه، بينما تزداد معاناتهم مع ارتفاع درجات الحرارة واشتداد حاجة الجسم إلى السوائل. في بعض القرى، أصبحت المياه سلعة نادرة، يتبارى الأهالي للحصول عليها، بينما تختفي من الأنابيب لأيام وأسابيع متتالية دون أي تفسير واضح أو حل جذري من الجهات المسؤولة.

تقول أم علي، وهي سيدة من بلدة بيت سحم: «منذ أكثر من شهر ونحن نعتمد على خزانات المياه التي تملؤها الصهاريج كل أسبوع، لكن الكمية لا تكفي لسبعة أفراد في العائلة. نضطر إلى تقليل الاستهلاك إلى أدنى حد، فلا غسيل للملابس إلا مرة واحدة في الأسبوع، ولا استحمام يومي للأطفال خوفاً من نفاد الماء قبل وصول الصهريج التالي». وتضيف بحسرة: «في الماضي، كنا نفتح الحنفية لنجد الماء متدفقاً، أما اليوم فأصبحنا نحسب كل قطرة».

أما أبو أحمد، وهو أب لأربعة أطفال من بلدة الكسوة، فيروي كيف اضطر إلى شراء الماء من السوق السوداء بعد أن انقطعت المياه عن منزله لأكثر من عشرة أيام: «سعر تنكة الماء ارتفع إلى مبالغ خيالية، ولا يمكنني تحمل هذا الثمن كل أسبوع. حاولت جلب الماء من بئر قديم في القرية، لكن الطبيب حذرني من استخدامه لأنه ملوث وغير صالح للشرب». ويشير إلى أن العديد من الجيران بدأوا يعانون من آلام في الكلى والمعدة بسبب شرب مياه غير نظيفة، لكنهم مضطرون لذلك في غياب البدائل.

ولا تقتصر المشكلة على القرى النائية فحسب، بل تطال حتى بعض ضواحي دمشق التي تعاني من انهيار البنية التحتية وتلف شبكات المياه القديمة. في منطقة دوما، يشتكي السكان من أن المياه تصلهم لبضع ساعات فقط كل ثلاثة أيام، مما يجعل تخزينها في الخزانات المنزلية أمراً ضرورياً، لكن جودة هذه المياه تكون مشكوكاً فيها أحياناً. تقول سمر، وهي شابة تعيش في المنطقة: «حتى عندما تصلنا المياه، تكون عكرة ورائحتها كريهة، ونضطر إلى غليها أو تصفيتها قبل الاستخدام. والدي يعاني من حصى في الكلى، والطبيب نصحه بعدم شرب هذه المياه، لكن ما الخيارات المتاحة أمامنا».

في بعض المناطق، تحولت طوابير الانتظار أمام نقاط توزيع المياه إلى مشهد يومي، تتراكم الوعود الحكومية دون تنفيذ، بينما يدفع المواطنون الثمن من صحتهم وأموالهم.

المياه هي أساس الحياة، لكن في ريف دمشق، أصبحت سبباً للقلق اليومي والمعاناة المستمرة. قصص الأهالي تكشف حجم المأساة التي يعيشونها، حيث تحول الحصول على جرعة ماء نظيف إلى رفاهية لا يستطيع الجميع تحملها. في القرن الحادي والعشرين، وفي منطقة كانت تعرف بأنها مهد الحضارات، لا يزال الناس يموتون عطشاً أو يمرضون بسبب شرب مياه ملوثة، بينما تبقى الحلول غائبة، والمعاناة مستمرة.

وتتعدد أسباب انقطاع المياه، منها تلف شبكات التوزيع القديمة، ونقص الصيانة، وعدم توفر كميات كافية من المياه الجوفية، بالإضافة إلى ازدياد الطلب بسبب النزوح والنمو السكاني. لكن غياب الحلول الفعالة والفساد الإداري يزيدان الأزمة تعقيدًا، حيث تتراكم الوعود الحكومية دون تنفيذ، بينما

نواعير حماة تشكو الإهمال

حماة/ جمانة الخالد

في حماة، حيث كانت النواعير الشامخة تروي تاريخاً عريقاً يمتد لقرون، صارت تلك العجلات الخشبية العملاقة شواهد على إهمال مؤلم يهدد بزوال أحد أهم رموز المدينة. النواعير التي كانت تُغني وتنثر تحت وقع المياه الجارية، صارت تصرخ اليوم بصمت، محملةً بآلام الإهمال والخراب الذي طالها، وكأن أحداً لم يعد يسمع صوتها.

حتى قبل سنوات، كانت نواعير حماة تلفت أنظار الزوار من كل مكان، وتُذكر الأهالي بأيام مضت حين كانت المدينة تعيش في كنف نهر العاصي، الذي كان شريان الحياة. لكن اليوم، تغير المشهد تماماً. إحدى أقدم النواعير في المدينة، الناعورة المحمدية، التي يعود تاريخها إلى مئات السنين، تقف الآن شبه متوقفة، خشبها متآكل، ومياه النهر لم تعد تصل إليها كما في السابق. يقول أبو خالد، وهو رجل في السبعين من عمره، كان يعمل في صيانة النواعير منذ شبابه: «كنت أسمع صوتها من بعيد، وكأنها تغني لنا، أما اليوم فصمتها يؤلمني أكثر من أي شيء».

المشكلة لا تقتصر على الناعورة المحمدية وحدها، بل تطال معظم النواعير البالغ عددها عشرات المنتشرة على ضفاف النهر. فبعضها توقف عن الدوران تماماً، وبعضها الآخر يدور بصعوبة، وكأنه يحاول أن يصرخ طلباً للمساعدة قبل أن يسقط في النهر إلى الأبد. الخشب الذي تتكون منه هذه النواعير تعرض للتآكل بسبب عوامل الزمن، وغياب الصيانة الدورية، بل إن بعض أجزائها سُرق أو تكسر دون أن يتم إصلاحه.

يتحدث الأهالي عن أيام مضت، حين كانت النواعير مصدر فخر لهم، وحين كانت الدولة تهتم بها كتراث إنساني يجب الحفاظ عليه. لكن اليوم، يشعرون أن هذه الرموز التاريخية أصبحت في ذيل قائمة الأولويات. تقول أم ياسر، وهي سيدة خمسينية تعيش بالقرب من إحدى النواعير: «كنا نسمع صوتها ليلاً ونهاراً، وكأنها تهدئنا، أما الآن فالناعورة التي بجوارنا صامتة، وكأن روحها رحلت».

وليس الإهمال هو المشكلة الوحيدة، بل إن التلوث الذي يضرب نهر العاصي ساهم في تعقيد الأزمة. النفايات والمياه الملوثة التي تصب في النهر أثرت على حركة المياه وجعلت دوران النواعير أكثر صعوبة. بعض الأهالي يتذكرون كيف كان النهر صافياً، وكيف كان الأطفال يلعبون على ضفافه، أما اليوم، فالرائحة الكريهة والقاذورات المنتشرة جعلت المكان أشبه بمكب للنفايات بدلاً من أن يكون تحفة طبيعية وتاريخية.

أما العاملون في الحرف المرتبطة بالنواعير، مثل صناعة الخشب والحدادة اللازمة لصيانتها، فقد فقدوا مصدر رزقهم شيئاً فشيئاً. محمد، الذي كان يعمل في ورشة لتصليح أجزاء النواعير، يقول: «لم يعد هناك عمل، النواعير تموت واحدة تلو الأخرى، ونحن معها». بعض الحرفيين هاجروا إلى مدن أخرى بحثاً عن فرص عمل، بينما بقي آخرون يحاولون إصلاح ما

يمكن إصلاحه بأيديهم، رغم عدم وجود دعم رسمي كاف.

المؤلم في الأمر أن النواعير ليست مجرد آلات خشبية تدور بالماء، بل هي ذاكرة حية للمدينة، وشاهد على حضارة امتدت عبر العصور. في الماضي، كانت هذه النواعير تزود الأحياء والسقايات بالماء، وكانت جزءاً من نظام ري متكامل ساعد في ازدهار الزراعة في المنطقة. لكن اليوم، ومع توقف الكثير منها، صارت مجرد ديكور مهمل في مدينة تحاول أن تمسك بما تبقى من هويتها.

بعض المبادرات الفردية حاولت إنقاذ ما يمكن إنقاذه، حيث قام نشطاء ومهتمون بالتراث بحملات تنظيف حول بعض النواعير، وحاولوا لفت انتباه المسؤولين إلى الخطر الذي يهددها. لكن هذه الجهود تبقى محدودة أمام حجم الإهمال الكبير.

في النهاية، تبقى النواعير صامتة، تدور ببطء إن دارت، أو تقف ساكنة كأنها تنتظر مصيراً مجهولاً. والأهالي، وهم يشاهدون هذا التراث ينهار أمام أعينهم، لا يملكون سوى الذكريات. ذكريات أيام كانت فيها النواعير تدور، والمياه تتدفق، وحماة كانت تتنفس الحياة.

ما بعد انهيار إيران.. هل يبدأ الشرق الأوسط الخامس

الشرق الأوسط الخامس لا يُولد فجأة، بل يتشكّل كطبقة جديدة فوق أربعة أنساق من التحوّل، من سايكس – بيكو، إلى الناصرية والانقلابات، إلى كامب ديفيد والسلام المنفرد، ثم إلى فوضى الغزو الأميركي والربيع العربي. كل مرحلة أعادت تعريف العدو والحليف، ووظيفة الدولة. واليوم، مع انكفاء الدور الإيراني التقليدي، لا نرث شرقًا أوسط جديدًا بقدر ما نواجه اختبارًا لصيغة شرق لا يُدار بالسلاح فقط، بل بمن يملك الجرأة على تخيّل الخطر... وتعريف النجاة.

لم تسقط إيران كدولة بل كوظيفة. كانت حجر التوازن في هندسة الشرق الأوسط الرابع، ومجرد استمرارها لعقود لم يكن دليلاً على قوتها، بل على الحاجة الدولية إلى استمرارها. لم تكن العواصم تخاف منها، بل كانت تستخدمها كمسوّغ للجم كل تحرر عربي من المعسكرات القديمة. كانت إيران مثل "التجربة المشروطة" في مختبر إستراتيجي أوروبي، مطلوب منها أن تشتغل دائماً، دون أن تحترق تماما. الآن، وقد أُسقطت، فإن السؤال الحقيقي لا يدور حول مستقبل طهران، بل حول من سيُمنح صلاحية إعادة تعريف المنطقة كلها بعد نهاية الحاجة إليها.

إيران لم تُهزم عسكريًا، بل انتهت وظيفيًا. كان لا بد من إنهاء مهمتها حتى يُعاد توزيع الأدوار. نحن لا نقف على أنقاض نظام، بل على نهاية مرحلة كاملة حكمت المنطقة بنظام "الردع الخائف". كانت إيران تلعب دور العدو الضروري، الذي يمنح الجميع مبررات البقاء. اليوم، أُخرجت من النص، تماما كما تُخرج الشخصية الثانوية من رواية انتهى دورها في الحبكة.

الشرق الأوسط لم يعد بحاجة إلى جيوش حتى يعيد تشكيل نفسه، بل إلى من يملك القدرة على صناعة "الإجماع الجديد". الإجماع على من هو العدو، من هو الحليف، من هو الممثل، ومن هو الغائب. لم تعد الخرائط هي المسألة، بل الخطاب. ولم تعد السلطة تُقاس بالقوة، بل بمن يملك الحق في السرد. كما قال فوكو، من يملك تعريف الحقيقة، يملك السلطة دون حاجة إلى إطلاق النار. لقد دخلنا عصر ما بعد القوة، حيث السيادة تُمارس عبر منصات، لا عبر حدود، وحيث النصر يُعلن في غرفة تحرير، لا في غرفة عمليات.

انهيار إيران لحظة مُصطنعة بدقة عالية. بدا كأنه حادث... لكنه في الحقيقة قرار. أُطلق لكي يُولد فراغ لا بد أن يُملأ بطريقة لا تعيد إنتاج السيناريوهات القديمة. فالفراغ هنا ليس فراغاً في الأرض، بل في الذهنية الأمنية العالمية. وهذا الفراغ لا تملأه العواصم المهزوزة، بل من يملك ثلاثية السيطرة الجديدة، الرمز، الشبكة، والرواية.

السعودية، اليوم، ليست مجرد دولة تُجري إصلاحات داخلية، بل لاعب يُعاد تعريف المركز حوله. مشروعها لم يعد يتعلق فقط بالنفط أو التنوع الاقتصادي، بل بتحويل المملكة إلى محرّك لمخيلة المنطقة. إنها تسحب الشرعية من أدوات الماضي لتعيد توزيعها بلغة غير مألوفة، القوة الناعمة كقوة صلبة، والإدارة الرمزية كحائط ردع.

الإمارات تمارس اللعبة ذاتها ولكن بطريقة أخرى، صمت عالٍ، بنية تحتية للنفوذ، وشبكات مصالح تجعلها أكثر حضورا من جيوش الدول الكبيرة. هي تعرف أن زمن التوسع العسكري انتهى، وزمن التمدد الاقتصادي الرمزي بدأ.

الأردن لا يحتاج لأن يصرّح، يكفي أنه يدرك. ففي مشهد إقليمي تتسارع فيه التحولات وتُرمى فيه العواصم في مهبّ الصفقة أو التصعيد، يحتفظ الأردن بواحدة من أندر أدوات القوة، الإدراك العميق لطبقات الصراع، من الداخل الفلسطيني إلى الخارطة الدينية إلى اشتباك الجغرافيا بالتاريخ. ليس بحاجة إلى إعلان دور، لأنه جزء من كل دور لا يكتمل دونه. يمسك بعقدة القدس لا بقرار فردي، بل بشرعية عمرها قرن، ويدير التوازنات لا كدولة صغيرة، بل كعقل قديم يعيش في جسد ما زال مرنا. في مرحلة ما بعد انهيار إيران، لا يُنظر إلى عمّان كمتفرج، بل كمفصل حساس في أي ترتيب جديد للمنطقة. إن فوضى بلا صوت عمّاني... لا تكتمل.

ومع ذلك، فإن أي محاولة لإعادة كتابة المنطقة عبر أدوار هندسية قد تصطدم بالحقيقة الأعمق، أن الشرق الأوسط ليس لوحة شطرنج بل طاولة مرتجّة، يُحرّكها لاعبون متعددو الأهواء، وأحياناً بلا قصد. فمنطقة كهذه لم تُعرف يوما بانضباطها للخرائط، بل بانفجار الحوادث وتراكم المصالح وتقاطع الطارئ بالمزمن. وحتى الشرق الأوسط الخامس، إن وُلد، لن يكون نتاج مشروع فكري أو هندسة مثقفين، بل نتيجة ارتطامات غير متوقعة بين الطموح والفوضى.

كما أن إيران، رغم أزماتها الاقتصادية والسياسية، ما زالت لاعبا إقليميا فاعلا، تمتلك تحالفات إستراتيجية مع روسيا، الصين، وكتل أخرى، وتحافظ على نفوذها عبر وكلائها في اليمن، العراق، ولبنان. الثورة الإسلامية مستمرة كرمز مقاومة يضمّن خطابها أبعادا عميقة من الهوية السياسية والدينية.

ولا يمكن إغفال أن التباينات داخل بعض المحاور العربية الطامحة إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي لا تزال تفرز تحديات ملموسة، سواء في مقاربة ملف اليمن، أو في أنماط التعامل مع إسرائيل، أو في كيفية التعامل مع تيارات الإسلام السياسي. أما الأردن، ورغم ما يتمتّع به من شرعية تاريخية متجذّرة، فإنه يواصل تحرّكه ضمن توازن دقيق بين التزاماته الإقليمية وحساباته الدولية، في ظل شبكة من الضغوط والتحالفات المتشابكة.

ولا يمكن تجاهل أدوار اللاعبين الأساسيين الآخرين في المعادلة الإقليمية، إسرائيل التي لا يزال مصير القضية الفلسطينية يحدد مكانتها، تركيا التي تتصارع على زعامة العالم السني، ومصر بقوتها الديموغرافية والعسكرية.

الخطاب الرمزي والفكري قد يتقوى ويُحدث تغيرات، لكنه لا يغني عن القوة الصلبة في الأرض، الاقتصاد، الجيش، والتحالفات الميدانية. فالصراع بين السعودية وإيران، على سبيل المثال، ما زال يعتمد بشكل كبير على الجماعات المسلحة والميليشيات.

يبقى السؤال الأهم، هل يتكوّن الشرق الأوسط الخامس من مشروع نخبوي مركزه التحالفات الطامحة والإصلاحات الرمزية، أم أنه سينهض -كالعادة- من ركام الفوضى، ومن صراعات لا تخضع لنظرية، ولا تنتظر تفويضا؟ التاريخ لا يمنح جوائز للنوايا، بل يختار من يحسن إدارة اللحظة حين تسقط فيها المعادلات القديمة دون مقدمات.

لبنان... تغيير المسار وكبح الانهيار

منذ ١٩ يونيو (حزيران)، يوم قدم الموفد الأميركي توم برّاك ورقة أميركية مكتوبة تتضمن الأسئلة - التحديات، المتعلقة بقضايا السلاح اللاشرعي («حزب الله» والفصائل الفلسطينية)، وتثبيت الحدود مع إسرائيل وانسحاب العدو، والإصلاح ومدى التطابق مع ما يطرحه صندوق النقد الدولي، والعلاقة مع سوريا... وطلب جواباً رسمياً، راح «الحزب» يروج الشائعات المتناقضة، للتملص من الضغوط الدافعة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، على قاعدة حصر السلاح بيد القوى الشرعية. وعلى الدوام كان يشترط أولوية الانسحاب من النقاط المحتلة قبل البحث بملف السلاح في حوار داخلي (...).

عشية الزيارة الثانية للموفد الأميركي برز الوجه الحقيقي لـ«حزب الله» برفضه الورقة الأميركية؛ لأن «ما تحمله مطالب إسرائيلية لم يستطع العدو أن يأخذها في الحرب» (...) ولأن «هناك اتفاقاً قائماً فلبنان ليس بحاجة إلى اتفاق جديد»، وتوج هذا الموقف بتحويل «مسيرة عاشورائية» إلى مظاهرة مسلحة جابت بعض أحياء العاصمة.

لقد شكّل السلاح الذي رفع على مقربة من السراي الحكومي إهانة للسلطة وللعاصمة بأهلها وسكانها، وتحدياً غير مسبوق للسلطات الأمنية والقضائية. لقد ذكرت هذه المظاهرة بأحداث مايو (أيار) ٢٠٠٨ عندما احتلت بيروت، وتم اقتحام منازل الآمنين وقتل العشرات غدراً في يوم وصفه في حينه حسن نصرالله بـ«المجيد»، وقال إنها «معركة السلاح دفاعاً عن السلاح!».

وعاد نعيم قاسم ليكرر «التمسك بالمقاومة خياراً

وحيداً أثبت فاعليته»، لكنه لم يخبر اللبنانيين متى حدث ذلك، فقد كان منهمكاً في ترويج سردية مباهاة وادعاء فقال: «منذ متى كان الدفاع عن الوطن يحتاج إلى إذن. لا أحد يطالبنا بوقف المقاومة، اذهبوا وطالبوا العدو بالرحيل».

العدو يجب أن يرحل، وهذا مطلب عليه إجماع لبناني، وبضوء اتفاق وقف إطلاق النار الذي فاوض بشأنه «الحزب» وبري، لم يعد بيد السلطة سوى المقاومة الدبلوماسية لتحرير الأرض مستندة إلى بسط سيادتها دون شريك. لكن وفق هذا التطور يكون «حزب الله» قد قفز فوق تداعيات الحرب التي زج بها لبنان عنوة ودمرته. لقد تجاوز الدولة ومؤسساتها، وعاد يمسك قرار الحرب والسلم.

وبعبارة أوضح فإن «الحزب» الممتنع عن تسليم السلاح والمتمسك بشعار «المقاومة» هو في حقيقة الأمر متمسك بالاحتلال لكي يبرر هذا التسلط المانع لاستعادة الدولة، والمانع لاستعادة السيادة، ضارباً عرض الحائط بمصالح عشرات ألوف الأسر المهجرة ومصالح كل اللبنانيين بدء تعافي البلد.

معروف أن كل المسار اللبناني معلق على جمع السلاح وبسط السيادة دون شريك بما في ذلك السيادة المالية والاقتصادية.

بروز هذا التطور شديد السلبية كشف مجدداً عن حجم الخلل السياسي على مستوى السلطة التنفيذية، التي يبدو أنها تخلت عن دورها وعن صلاحيات أناطها بها الدستور حصراً. فتم وضع الأمر بين يدي «الترويكا الرئاسية» وبات اتفاقها: عون، بري وسلام، يختصر المؤسسات الدستورية. وتبعاً لذلك وضعت «الترويكا» الأمر بين أيدي مستشارين لوضع صيغة الرد اللبناني على أن تحظى الصيغة مسبقاً بموافقة «حزب الله» (...)!

إن قضية بهذه الخطورة هي من مهام مجلس الوزراء حصراً، والمفترض أن يقود العملية ويتحمل المسؤولية؛ لأن الأمر أكثر من رد. إنه الصياغة التنفيذية لاتفاق كبير بين لبنان وإسرائيل، يضع على بيروت تحدياً من نوع مختلف يفترض العودة لاتفاق الهدنة، ويتضمن أيضاً الرؤية اللبنانية للعلاقات اللبنانية-السورية التي تفترض تطبيعاً سريعاً يفتح باب التعاون لمعالجة قضية النزوح السوري إلى لبنان وضبط الحدود وترسيمها براً وبحراً. والمفترض أن الرد سيتضمن تفاصيل المسائل الإصلاحية والمدى الزمني لإنجازها، ومعالجة اقتصاد «الكاش» وإقفال «القرض الحسن»، وهنا لُبّ الموضوع المرتبط بالنهوض وتعافي البلد.

مصالح البلد وهموم اللبنانيين هما ما ينبغي أن يحدد أولوية الحكم والدور المطلوب عادةً من رجال الدولة، فهل يتم الإقدام لتغيير المسار وكبح الانهيار ومنع «حزب الله» من أخذ البلد إلى الحرب مجدداً؟

تصحر وتلوث في قلب سوريا.. حمص وحماة بين شبح الجفاف وتراجع الحياة

تقرير/ جمانة الخالد

تحولت آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة في حمص وحماة إلى أراضٍ جرداء بفعل التدهور البيئي الذي ضرب البلاد. ففي ريف حمص الشرقي، يقف المزارع أبو أحمد أمام أرضه التي ورثها عن أجداده، يتأمل بحسرة التربة المتشققة التي لم تعد تنتج سوى الغبار. «هذه الأرض كانت تنتج ٢٠ طناً من القمح سنوياً، أما اليوم فلا تكفي حصتها لسد رمق عائلتي»، يقول الرجل الخمسيني الذي اضطر لبيع جزء من ماشيته لشراء مياه الشرب.

أما في حماة، حيث كان نهر العاصي يشكل شريان الحياة للمدينة، فقد تحول مجراه إلى مكب للنفايات ومصدر للأمراض. أم علي، وهي سيدة في الستينيات من عمرها تعيش بالقرب من النهر، تروي كيف تحولت حياتها إلى جحيم: «في السابق كنا نستخدم مياه النهر للشرب والري، أما اليوم فأطفالي يعانون من أمراض الكلى بسبب التلوث». هذه القصص ليست سوى غيض من فيض الأزمة البيئية التي تعصف بوسط سوريا.

وتشير الدراسات إلى أن أكثر من ٦٠٪ من الأراضي الزراعية في محافظتي حمص وحماة تعاني من التصحر وتآكل التربة، نتيجة لعدة عوامل مترابطة. فمن ناحية، أدى قطع الأشجار العشوائي خلال سنوات الحرب إلى اختفاء ٤٠٪ من الغطاء النباتي في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تسببت أعمال النهب والتخريب في تدمير شبكات الري التقليدية التي كانت تعتمد عليها الزراعة منذ قرون.

ففي ريف حمص الشمالي، حيث كانت تنتشر بساتين الزيتون، تحولت المساحات الخضراء إلى مناطق قاحلة. أبو محمود، الذي كان يملك ٢٠٠ شجرة زيتون، يقول بحزن: «قطعتُ ٥٠ شجرة للتدفئة في الشتاء الماضي، لأنني لم أعد أستطيع شراء الوقود». هذه الممارسات، التي انتشرت بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية، تساهم في تفاقم مشكلة التصحر وتقلص المساحات الخضراء.

أما في حماة، فالمشكلة الأكبر تكمن في تلوث المياه. فبالإضافة إلى تلوث نهر العاصي، تعاني المدينة من أزمة في شبكة الصرف الصحي التي دمرت بشكل كبير خلال الحرب. الدكتور خالد، وهو طبيب في مشفى حماة الوطني، يؤكد أن «أكثر من ٣٠٪ من الحالات التي تستقبلها المستشفيات في المنطقة مرتبطة بأمراض ناتجة عن تلوث المياه».

ويضيف التغير المناخي مزيداً من التعقيدات على هذه الأزمة. ففي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تقلبات حادة في الطقس، بين موجات جفاف طويلة وفيضانات مفاجئة تدمر ما تبقى من المحاصيل. المزارع أبو ياسر من ريف حمص الغربي يصف الوضع بقوله: «في الماضي كنا نعرف مواعيد الأمطار بدقة، أما اليوم فأصبح الطريق غير مأمون».

لا شك أن النتائج الاقتصادية لهذا التدهور البيئي كارثية. فبالإضافة إلى انهيار القطاع الزراعي، اختفت العديد من المهن والحرف التقليدية المرتبطة بالبيئة. في قرية الحولة بريف حمص، كان ٧٠٪ من السكان يعملون في صناعة الحرير الطبيعي التي تعتمد على أشجار التوت. أما اليوم، فقد اختفت هذه الصناعة تماماً بعد موت معظم الأشجار بسبب الجفاف والتلوث.

ولا تقتصر المشكلة على المناطق الريفية. ففي مدينة حمص، التي كانت تعرف بـ«مدينة الأشجار»، تحولت العديد من الحدائق العامة إلى أراضٍ قاحلة. السيدة أميمة، وهي معلمة متقاعدة، تتذكر بحنين الماضي: «كنا نتنزه تحت ظلال الأشجار الكثيفة، أما اليوم فأصبحت المدينة خالية من الخضرة».

في مواجهة هذه الكارثة البيئية، تبقى الحلول الحكومية محدودة وغير كافية. فمعظم المشاريع المعلنة تتركز في العاصمة دمشق، بينما تعاني المناطق الأخرى من الإهمال. الخبير البيئي الدكتور نزار الحسيني يوضح: «ما نحتاجه هو خطة شاملة تعالج المشاكل البيئية في سوريا ككل، وليس مجرد إجراءات ترقيعية».

أما على المستوى المحلي، فقد بدأت بعض المبادرات المجتمعية بالظهور. في قرى ريف حماة الشمالي، ينظم الشباب حملات لزراعة الأشجار وتنظيف الينابيع. لكن هذه الجهود تبقى محدودة في مواجهة أزمة بهذا الحجم. الشاب أحمد، الذي يقود إحدى هذه المبادرات، يقول: «نحاول أن نغير ما نستطيع، لكننا نحتاج إلى دعم حقيقي من الجهات المعنية».

ولا تعتبر الأزمة البيئية في حمص وحماة مشكلة محلية عابرة، بل هي جزء من كارثة وطنية تهدد مستقبل الأجيال القادمة. فبدون حلول جذرية وعاجلة، قد تتحول هذه المنطقة التي كانت سلة غذاء سوريا إلى صحراء قاحلة.

افتتاح السوق الشعبي بعين عيسى قيمة اقتصادية وذاكرة مكانية مرتبطة به

الرقة/ حسن الشيخ

في لفتة جميلة تعيد ذكريات الماضي أعادت بلدية الشعب بمدينة عين عيسى افتتاح السوق الشعبي بعد أكثر من عقد على توقفه نتيجة العمليات العسكرية المستمرة في المنطقة، فيما تشكل إعادة افتتاحه حاجة ملحة، وتلبية لمطالب السكان وتخفيف معاناتهم.

وتوقف السوق الشعبي في مدينة عين عيسى منذ ١٣ عاماً تقريباً على إثر إخلاء المدينة وفقدان الأمان نظراً لوجود منطقة عسكرية للنظام السابق (اللواء ٩٣)، مما أدى لإغلاقه وتوقفه بعد هجرة السكان من المدينة والريف القريب منها.

ويُعد السوق الشعبي في عين عيسى الذي

لطالما شكل مركزاً تجارياً واجتماعياً لأهالي المنطقة ذو أهمية كبيرة، ويأتي افتتاحه كخطوة لعودة النشاط الاقتصادي وتفعيل النشاط الشعبي في المدينة وأريافها التي تعد عقدة مواصلات استراتيجية بين عموم مناطق إقليم شمال وشرق سوريا.

واستقبل المواطن ابراهيم العبيد، من سكان عين عيسى، خبر افتتاح السوق بفرحة كبيرة كغيره من سكان المنطقة لكون السوق يختزن ذاكرة مكانية لأهالي المنطقة خلال سنوات ما قبل الحرب، وي على جهود الجهات المعنية بإعادة افتتاح السوق لما له من أهمية في تخفيف معاناتهم بارتياد اسواق بعيدة عن مدينتهم، ومن أثره الايجابي اقتصادياً للتبضع منه وتسويق مواشيهم.

فيما عملت بلدية الشعب بمدينة عين عيسى على تنظيم السوق وفق معايير جديدة تراعي النظافة وسهولة الحركة وتنوع البضائع، مع تخصيص أماكن للبسطات وفتح المجال للتجار الصغار والمتوسطين للعودة وبدء نشاطهم من جديد.

وبهذا الصدد قالت الرئيسة المشتركة لبلدية الشعب بعين عيسى سناء العلي: «السوق الشعبي في عين عيسى له ذكريات مكانية جميلة مخزنة في ذاكرة الأهالي، ولذلك كان من الأهمية افتتاحه بما يشكله من قيمة معنوية وتجارية واقتصادية للأهالي وكذلك على إثر مطالبات حثيثة من قبلهم لذلك عملنا على مدار ثلاثة أيام على تهيئة البنية التحتية لمكان السوق بالآليات المتوفرة».

وأضافت: «اقتصاد المنطقة يعتمد بشكل كبير على النشاط الزراعي وتربية المواشي، والسوق الشعبي يختصر هذين النشاطين بشكل كبير ليشكل مصدر رزق لآلاف الأسر والعوائل في عين عيسى وريفها، وسنعمل خطوة بخطوة لتطوير مكان السوق، وتنظيمه بما يخدم مصلحة الأهالي».

الليرة السورية تواصل استقرارها أمام الدولار الأمريكي في النشرة اليومية

في تطوّر يُعزز من توجهات الاستقرار النقدي في السوق الرسمية، سجلت الليرة السورية استقراراً ملحوظاً في سعر صرفها أمام الدولار الأمريكي، وفقاً لما ورد في النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال الأسبوع الحالي.

وبحسب ما أعلنه المصرف، فقد تم تثبيت سعر شراء الدولار الأمريكي عند ١١,٠٠٠ ليرة سورية، وسعر المبيع عند ١١,١١٠ ليرات سورية، مع الإبقاء على هامش الحركة السعري عند ٥٪، وهو ما يعكس رغبة الجهات النقدية في الحفاظ على درجة من التوازن والتحكم في تقلبات سوق القطع الرسمية.

ويُعد هذا التثبيت امتداداً للسياسة النقدية المعتمدة في النشرة السابقة رقم /١١٧/ الصادرة بتاريخ ٣ تموز الجاري، والتي ثبتت الأسعار ذاتها دون إدخال أي تغييرات على أسعار صرف الدولار في التعاملات الرسمية المعتمدة لدى المصارف المرخّصة وشركات الصرافة المعتمدة.

تباينات طفيفة في أسعار العملات الأجنبية الأخرى

ورغم هذا الثبات في سعر صرف الدولار، فقد شهدت أسعار صرف عدد من العملات الأجنبية الأخرى تفاوتات طفيفة تعكس التغيرات الدولية المحدودة في أسواق المال العالمية.

فقد تراجع سعر صرف اليورو الأوروبي بشكل طفيف في النشرة الجديدة ليُسجل ١٣,٠٢٢ ليرة سورية كسعر وسطي، مقارنة بـ ١٣,٠٣١ ليرة في النشرة السابقة، وهو تراجع محدود يعكس تحركات طفيفة في السوق الأوروبية.

وفي المقابل، سجل الجنيه الإسترليني ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ ١٥,٠٨٧ ليرة سورية كسعر وسطي، بعد أن كان قد استقر عند ١٥,٠٦٣ ليرة في نشرة ٣ تموز، ما يعكس مرونة نسبية في أداء العملة البريطانية ضمن السوق المحلي.

أما بالنسبة للعملات الإقليمية، فقد واصلت

الليرة التركية مسارها شبه المستقر، حيث ارتفع سعرها الوسطي بشكل هامشي من ٢٧٦,٩٨ ليرة سورية إلى ٢٧٧,٣٣ ليرة، فيما انخفض سعر صرف الين الياباني بشكل طفيف ليصل إلى ٧٦,٥٢ ليرة سورية.

وفيما يتعلق بالعملات الخليجية، وهي من العملات المؤثرة في التعاملات التجارية والمالية، فقد أظهرت استقراراً لافتاً في أسعار صرفها، حيث بلغ سعر صرف الدينار الكويتي في النشرة الجديدة ٣٦,٢١٠ ليرات سورية كسعر وسطي، بينما سجل الريال السعودي سعر ٢,٩٤٧,٨٠ ليرة سورية، ما يؤكد الحفاظ على ثبات نسبي في مؤشرات التحويل والتمويل المرتبطة بهذه العملات.

وتُعد النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي المرجع المعتمد لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة في التعاملات الرسمية مع المصارف وشركات الصرافة، وهي تصدر بشكل دوري وتخضع للتعديل وفقاً لتقلبات السوق العالمية وتوجهات السياسة النقدية المحلية، بما يحقق موازنة دقيقة بين معطيات العرض والطلب وضرورات الاستقرار النقدي.

وتأتي هذه النشرات ضمن جهود المصرف لضبط السوق وتحقيق شفافية أكبر في تعاملات القطع الأجنبي، وسط تحديات اقتصادية ونقدية متواصلة تسعى السلطات النقدية إلى إدارتها بحذر من خلال أدوات متعددة أبرزها تثبيت سعر الصرف الرسمي وضبط سوق الصرف غير النظامي.

هل تنتظر الرّقة مطارها؟

عبد الكريم البليخ

سؤالٌ يبدو بسيطاً في لفظه، لكنه في حقيقته جرحٌ مفتوح في جسد مدينة استحالت فيها الأبنية إلى ذاكرة، والطرق إلى روافد للحكايات الموجعة.

سؤال يخرج من رحم مدينة تشبه الأب المسن الذي يقف على شرفة الزمن، ينتظر قطاراً تأخر، طائرة لم تهبط، قراراً عالقاً منذ عقدين.

ألم يئن للرّقة، مدينة الظمأ التاريخي، أن تمتد أجنحتها في السماء كما امتدت سواعدها في الأرض؟

الرّقة، ليست اسماً على خارطةٍ تُرسم على عجل، ولا بقعةً تتردد في نشرات الأخبار، بل هي في جوهرها رواية مكتوبة بحبر الأرض وماء الفرات.

مدينة اجتمعت فيها تناقضات الجغرافيا والتاريخ والسياسة، لتكوّن تجربةً إنسانية فريدة، عميقة، تقف عند مفترق كل شيء، لكنها دائماً تُستثنى.

إنه لمن الغرابة بمكان أن تكون محافظة بهذا الحجم الاقتصادي والزراعي، وهذا التاريخ الثقافي والسكاني، بلا مطارٍ مدني!

الرّقة التي كانت وما زالت السدّ، والحقل، والفرات، والخزان البشري الكادح من كل أطراف سوريا، ظلت بلا نافذة نحو السماء.

القرار بإحداث مطار فيها صدر منذ عام ٢٠٠٢، ورُسم موقعه على الخرائط شمال المدينة، ثم تُرك كأنما لم يُكتب.

الورق تآكل، والموقع صار شائعات بين الناس، والحلم بقي عالقاً في ذاكرة جماعية يُعاد تدويره بين الحارات والمقاهي ومكاتب السفر.

وفي ظلّ مشروعات جديدة تُعلن عنها «الجمهورية الثالثة»، وتوزّع مطاراتها المنتظرة على دمشق، حلب، والمنطقة الوسطى، تقف محافظة الرّقة كما وقفت دوماً:

في طابور الانتظار... لا أحد ينادي اسمها.

الرّقة ليست مجرّد حدود إدارية، بل هي صوتٌ في عمق الوطن، صوتٌ غُيّب طويلاً.

تُعدّ من أهم المحافظات اقتصادياً، بفضل المشاريع الزراعية الكبرى وسدودها التي تمدّ البلاد بالكهرباء والغذاء.

هي الخزان الصامت، الذي ظلّ يرسل خيره إلى كل أطراف البلاد، ولم يطلب سوى نافذة صغيرة يرى منها أبناءه العائدين، أو المسافرين منها إليها.

في الرّقة، يمتزج التاريخ بالسياسة، والزراعة بالبشر، والمعمار بالألم يقين.

الناس هنا لم يطلبوا المعجزات، بل فقط أن يُنفّذ القرار الذي وُقّع منذ أكثر من عقدين.

لم يطلبوا مطاراً صاخباً يُشبه مدن الخليج، بل مهبطاً بسيطاً يُعيد الاعتبار إلى مدينةٍ يُراد لها أن تبقى في الظل.

لكن من قال إنّ الظل لا يحمل حياة؟

هنا، في هذا الامتداد الشرقي من سوريا، عاش بشرٌ من كل المحافظات.

امتزجت اللهجات، وتنوعت الخبرات، وتعددت الأحلام، فصار لزاماً أن تكون هناك صلة وصل بينهم وبين بقية البلاد، وصلة تُعيد للمركز تواصله مع الأطراف التي طالما دعمت بنيته التحتية، وساهمت في نموه وتمدده.

الرّقة ليست هامشاً، بل هي لبّ المركز، إن كان المركز يريد أن يكون وطناً لا سلطة.

كان الرّقة، بخصوبتها وجغرافيتها ودمها الذي لم يجف بعد، لا تستحق ما تستحقه المدن الأخرى من بنى تحتية، ومن صلة مع العاصمة.

هل كانت الحرب عذراً؟

ربما.

لكن الحرب نفسها كانت أكبر دليل على أهمية الربط بين المدن، على ضرورة أن يُفترض أن يكون بسيطاً، عادياً، واضحاً.

ثمة مفارقة كبرى هنا:

الرّقة المحافظة الوحيدة في سوريا التي لم يُنشأ فيها مطار مدني، رغم صدور قرار رسمي بذلك منذ عام ٢٠٠٢.

كأن هناك من استكثر عليها هذه النافذة الصغيرة على العالم!

كأن الرّقة، بخصوبتها وجغرافيتها ودمها الذي لم يجف بعد، لا تستحق ما تستحقه المدن الأخرى من بنى تحتية، ومن صلة مع العاصمة.

هل كانت الحرب عذراً؟

ربما.

لكن الحرب نفسها كانت أكبر دليل على أهمية الربط بين المدن، على ضرورة أن تكون هناك بنى مدنية يمكن عبرها تأمين الناس، نقل المرضى، فتح الأبواب للناجين.

الرّقة، تلك التي رقصت على حافة الخراب، وعاشت تحت كل أشكال القهر - من الدولة، من «داعش»، من النسيان - تستحق الآن مطاراً لا أكثر.

ليس تكريماً، بل استحقاقاً.

ليس مجاملة، بل ضرورة.

وليس مئة من أحد، بل تنفيذ لقرار دولة مضى عليه زمن طويل.

نحن لا نطالب بإحداث جديد، بل فقط بتنفيذ ما اتُفق عليه، وبما لا يتعارض مع الوضع السياسي الحالي، ولا مع التفاهمات مع «قسد» بموجب اتفاق ١٠ آذار ٢٠٢٥.

القيادة الجديدة تملك اليوم فرصةً تاريخية لتصحيح الخطأ، لإعادة الرّقة إلى الخريطة، لا كاسمٍ فقط، بل كجسر عبور، كامتداد حضاري، كحضور فاعل في مستقبل البلاد.

إن مطاراً في الرّقة لا يعني بناءً من الإسمنت وحديد الطائرات، بل هو فعل اعتراف، فعل وصل، فعل انتماء.

هو رسالة تقول لأهل المدينة: أنتم منّا، ونحن منكم.

أنتم لستم فقط من يُنتج، ويزرع، ويصبر... بل أنتم من يحق له أن يرى العالم، وأن يعود إليه من دون تعب.

فهل سيبقى هذا السؤال معلّقاً في الهواء؟

أم أن مطار الرّقة سيُبنى، ويُكتب على جداره الأول:

«من هنا تُقلع المدن التي قاومت النسيان».

أنقاض الحرب تعيق عودة الحياة.. سكان ريف دمشق يطالبون بإزالتها العاجلة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ظل الدمار الهائل الذي لحق بريف دمشق نتيجة القصف المكثف الذي تعرضت له المنطقة من قبل قوات النظام السابق، يواجه أهالي الريف تحديات كبيرة في التعامل مع الأنقاض التي غطت أحياءهم وشوارعهم. هذه الأنقاض ليست مجرد حطام مباني، بل هي شواهد على معاناة استمرت لسنوات، وتحولت إلى عقبة كأداء أمام عودة الحياة إلى طبيعتها. فبعد كل هذه السنوات من الحرب والدمار، يطالب أهالي ريف دمشق بإزالة الأنقاض بشكل عاجل ومنظم، لما تمثله من خطر على صحتهم وحياتهم، ولما تعكسه من إهمال متعمد من قبل السلطات المحلية التابعة للنظام.

وتتراكم الأنقاض في ريف دمشق منذ سنوات، حيث دمرت آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات والبنى التحتية بسبب القصف الجوي والمدفعي المكثف. هذه الأنقاض لا تشوه فقط المظهر العام للمنطقة، بل تشكل تهديداً مباشراً لحياة السكان الذين عادوا إلى منازلهم أو يحاولون إعادة بناء ما تبقى منها. فالكتل الخرسانية المتناثرة، والحديد الملتوي، والزجاج المحطم، كلها مخلفات خطيرة يمكن أن تتسبب في إصابات أو حتى وفيات، خاصة بين الأطفال الذين يلعبون في هذه المناطق غير الآمنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأنقاض أصبحت مرتعاً للحشرات والقوارض، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض والأوبئة في منطقة تعاني أصلاً من تدهور الخدمات الصحية.

ويعبر أهالي ريف دمشق عن استيائهم من التلكؤ الواضح في إزالة الأنقاض، رغم مرور سنوات على توقف القصف في بعض المناطق. فهم يرون أن هذا التأخير ليس عشوائياً، بل هو جزء من سياسة ممنهجة تهدف إلى إعاقة عودة النازحين وإعادة إعمار المناطق التي قاومت النظام. فبدلاً من أن تبذل السلطات جهوداً حقيقية لتنظيف المنطقة وتمهيد الطريق لإعادة الإعمار، يتم ترك الأنقاض كما هي، وكأنها رسالة تذكير دائمة للسكان بما يمكن أن يحدث إذا حاولوا المطالبة بحقوقهم أو العودة إلى ديارهم.

المشكلة لا تقتصر على الجانب الصحي أو المعيشي، بل تمتد إلى الجانب النفسي أيضاً. فالسكان الذين عاشوا سنوات تحت القصف، والذين فقدوا أحباءهم ومنازلهم، يواجهون الآن مشهداً يومياً يذكرهم بالدمار الذي عانوا منه. إزالة الأنقاض ليست مجرد عملية تقنية، بل هي خطوة ضرورية لبدء عملية الشفاء النفسي والاجتماعي. فما لم تتم إزالة هذه المخلفات، سيبقى الأهالي عالقين في حلقة مفرغة من الذكريات المؤلمة والإحساس بعدم العدالة.

من الناحية العملية، فإن إزالة الأنقاض تتطلب جهوداً كبيرة وتنسيقاً بين الجهات المحلية والمنظمات الدولية. لكن الأهالي يشكون من أن الجهات الحكومية تتعامل مع الأمر ببطء شديد، وتفتقر إلى الإرادة السياسية الحقيقية لإحداث تغيير ملموس. في بعض المناطق، تم تشكيل لجان محلية من المتطوعين لمحاولة تنظيف الشوارع وإزالة الحطام، لكن جهودهم تبقى محدودة بسبب نقص المعدات والتمويل. كما أن بعض المنظمات الإنسانية حاولت المساعدة، لكنها تواجه عراقيل بيروقراطية، الذي يفرض قيوداً على عملها ويحاول توجيهها وفقاً لأجندته السياسية.

الأمر لا يقتصر على إزالة الأنقاض فحسب، بل يتعداه إلى ضرورة إعادة تدويرها واستخدامها في إعادة الإعمار. فالكثير من المواد الموجودة في الأنقاض، مثل الخرسانة والحديد، يمكن إعادة استخدامها، مما يوفر تكاليف البناء ويقلل من الأثر البيئي للتدمير. لكن هذا يتطلب تخطيطاً استراتيجياً وموارد مالية، وهي أمور غائبة في ظل الفساد المتفشي وعدم وجود رؤية واضحة من قبل السلطات المحلية.

أهالي ريف دمشق يطالبون المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بالضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة الأنقاض. فهم يرون أن هذه القضية لا تحظى بالاهتمام الكافي، رغم تأثيرها المباشر على حياتهم اليومية. كما يطالبون بتحقيق شفاف في كيفية صرف الأموال المخصصة لإعادة الإعمار، وخدمة المواطنين.

النفايات تنتشر في حماة وتهدد صحة سكانها

حماة/ جمانة الخالد

أصبح انتشار النفايات في مدينة حماة مشكلة كبيرة تهدد صحة المواطنين وتؤثر سلباً على البيئة. مع تزايد عدد السكان وتراجع خدمات النظافة، تتراكم النفايات في الشوارع والأحياء السكنية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الصحية وانتشار الروائح الكريهة والأمراض. تعاني المدينة من غياب خطط فعالة لإدارة النفايات، مما يجعل المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم، وتتحول بعض المناطق إلى مكبات عشوائية مليئة بالقمامة التي تجذب الحشرات والقوارض وتلوث الهواء والماء.

تأثير النفايات على الصحة العامة في حماة خطير للغاية، حيث تزداد حالات الإصابة بالأمراض الجلدية والتنفسية والهضمية بسبب تراكم القمامة وانتشار البكتيريا والجراثيم. الأطفال هم الأكثر عرضة لهذه المخاطر، خاصة في الأحياء الفقيرة حيث لا توجد خدمات نظافة كافية. تقول أم محمد، إحدى سكان حي المشرفة: «ابني أصيب بحساسية جلدية بسبب الذباب والبعوض الذي يتكاثر حول النفايات المتراكمة قرب منزلنا. كل يوم نعاني من الروائح الكريهة، ولا نستطيع فتح النوافذ خوفاً من الحشرات والأمراض».

أما علي، وهو صاحب متجر في وسط المدينة، فيروي معاناته اليومية: «النفايات تتراكم أمام محلي منذ أسابيع، والبلدية لا تزيلها إلا نادرًا. الزبائن يشكون من الرائحة، وأنا أخشى أن تؤثر على تجارتي. حاولت مرارًا تنظيف المكان بنفسي، لكن المشكلة تتكرر لأن الناس يلقون القمامة في الشارع دون أي نظام».

لا يقل التأثير البيئي لانتشار النفايات خطورة عن التأثير الصحي. عندما تتراكم النفايات في العراء، تتسرب المواد السامة إلى التربة والمياه الجوفية، مما يلوث المصادر الطبيعية ويجعلها غير صالحة للاستخدام. كما أن حرق النفايات العشوائي، الذي يلجأ إليه بعض السكان كحل سريع، يؤدي إلى انبعاث غازات سامة تضر بالهواء وتزيد من تلوث البيئة. في حي الكيلانية، يشكو المزارعون من تلوث أراضيهم بسبب النفايات التي ترمى بالقرب من حقولهم، مما يعيثر في الشارع. النتيجة أن الحي أصبح مليئاً بالقمامة، والكلاب الضالة تتجول بينها، مما يجعل الخروج ليلاً خطراً».

غياب الحلول الفعالة من قبل الجهات المسؤولة يزيد من معاناة السكان. فالبعض يشير إلى أن سيارات جمع النفايات لا تصل إلى بعض الأحياء إلا كل عدة أيام، مما يتسبب في تراكم القمامة وانتشار العدوى. كما أن بعض مناطق المدينة تفتقر إلى حاويات كافية، مما يدفع الناس إلى إلقاء النفايات في أي مكان متاح.

ويتطلب الحل لهذه الأزمة جهوداً متكاملة تشمل تحسين خدمات النظافة، وتوعية السكان، وفرض غرامات على من يخالف القوانين، بالإضافة إلى إنشاء مرادم صحية بعيداً عن المناطق السكنية. لكن حتى الآن، يبدو أن المشكلة في ازدياد، والسكان يدفعون الثمن من صحتهم وراحتهم.

قصص المعاناة في حماة متعددة، فمن الأمراض إلى الخسائر الاقتصادية والتلوث البيئي، كلها تدق ناقوس الخطر وتحتاج إلى تدخل عاجل قبل أن تتحول المدينة إلى بؤرة للأوبئة والكوارث البيئية. النفايات ليست مجرد قمامة مرمية على الأرض، بل هي قنبلة موقوتة تهدد حياة الناس ومستقبل الأجيال القادمة.

اكتئاب وملل.. المتقاعدون: فئة مهملة في حمص

حمص/ بسام الحمد

يعيش الآلاف المتقاعدين على هامش الحياة، في مدينة حمص، حيث تختلط ذكريات الماضي بحاضر مليء بالتحديات، يحملون بين طيات أيامهم فراغاً قاسياً ووجعاً نفسياً لا يقل عن ألم الأمراض الجسدية. هؤلاء الذين قضوا عقوداً في العمل والبناء، وجدوا أنفسهم فجأة بلا دور، بلا قيمة، وكأن المجتمع نسيَهم بمجرد خروجهم من أبواب دوائرهم الحكومية أو مصانعهم لآخر مرة.

أبو علي، الذي أمضى خمسة وثلاثين عاماً في سكة حديد حمص، يجلس يومياً على نفس المقعد في حديقة المناخ، يحدق في الفراغ ساعات طويلة. يقول بصوت مبحوح: «كنت أعرف كل قطار يأتي ويذهب، كل وجوه المسافرين، كل صوت صفارة. الآن.. لا شيء. حتى أولادي مشغولون بحياتهم». يداه المتجعدتان، اللتان كانتا تقومان بأصعب الأعمال، ترتجفان الآن دون عمل يملؤهما. يعترف أنه يحاول أحياناً إصلاح أشياء في البيت «فقط لأشعر أنني ما زلت مفيداً»، لكن زوجته تخشى أن يؤذي نفسه.

الملل ليس مجرد وقت فراغ، بل هو موت بطيء للكرامة. أم محمد، المدرسة السابقة، تروي كيف كانت تنتظر الدوام بفارغ الصبر، وكيف كانت تشعر بقيمتها عندما تساهم في تعليم الأطفال. «اليوم، حتى أحفادي لا يزورون إلا نادراً. أفتح التلفاز من الصباح إلى المساء، وكأنني أراقب الأيام وهي تمر من أمامي دون أن تلمسني». تحاول أحياناً قراءة الكتب القديمة، لكن عينيها لم تعدا كما كانتا، والوحدة تخنقها أكثر من ضعف بصرها.

ولا تقتصر المسألة على الفراغ اليومي، بل تمتد إلى أزمة الهوية التي يعانيها الكثيرون. خالد، المهندس المتقاعد، يشعر بأنه فقد جزءاً من شخصيته مع تقاعده. «طوال ثلاثين عاماً، كنت المهندس خالد. الآن، أنا مجرد رعم خالد، الذي يزعج أهله بذكرياته التي لا تنتهي». يحاول أن يجد لنفسه مكاناً في جمعية المتقاعدين، لكن المكان أشبه بنادٍ للحزن المشترك أكثر منه لتبادل الخبرات.

وزادت الأوضاع الاقتصادية الصعبة من معاناتهم. فريال، الموظفة السابقة، تتحدث عن معضلة التقاعد بمرارة: «بعد كل هذه السنين من العمل، راتبي التقاعدي لا يكفي لشراء أدويتي. أضطر أن أطلب المساعدة من جيراني، وكأنني عبء على الجميع». الشعور بالعجز المادي يزيد من أزماتهم النفسية، حيث يجدون أنفسهم فجأة عاجزين عن تلبية أبسط احتياجاتهم بعد أن كانوا يعيلون أسراً كاملة.

ويحاول بعض المتقاعدين الهروب من

هذا الجحيم النفسي بطرق مختلفة. البعض يلجأ إلى المقاهي القديمة حيث يجدون رفاق المعاناة، والبعض الآخر يغرق في الأمراض الوهمية، يترددون على العيادات بحثاً عن أي اهتمام، حتى لو كان اهتماماً طبياً. تقول الدكتورة سوسن، طبيبة نفسية في حمص: «الكثير من مرضاي المتقاعدين يعانون من أعراض اكتئاب حاد، لكنهم يرفضون الاعتراف بذلك. يفضلون الحديث عن آلام الجسد بدلاً من آلام الروح».

في الأحياء القديمة بالمدينة، حيث يعيش الكثير من المتقاعدين، يمكنك أن ترى العشرات منهم يجلسون على كراسي بلاستيكية أمام بيوتهم، يشاهدون الحياة تمر وكأنهم أشباح لا يراهم أحد. أبو محمود، الذي كان يعمل في بلدية حمص، يقول: «الوحيدون الذين يتحدثون معي هم باعة المتجر والبقالة، وحتى هم يسارعون بالانتهاء مني لأن هناك زبائن آخرين في الانتظار».

وتكمن المأساة في أن المجتمع لا يقدم أي بدائل حقيقية لهذه الفئة التي قدمت الكثير. الجمعيات الخيرية قليلة، والأنشطة الموجهة للمتقاعدين شبه معدومة. حتى المكتبات العامة التي كانت تشكل ملاذاً لبعضهم، أغلقت الكثير منها أو قلّت مواردها. تقول هدى، أمينة مكتبة سابقة: «كنا نستقبل عشرات المتقاعدين يومياً، الآن لم يعد لدينا حتى المال لشراء الكتب الجديدة، فاكتفوا بالقديم الذي قرأوه مراراً».

في المقابر القديمة بالمدينة، يجلس بعض المتقاعدين لساعات، يقرأون الشواهد ويتذكرون أصدقاءهم الذين سبقوهم. يقول أحدهم بمرارة: «هنا على الأقل لا أشعر أنني الوحيد الذي ينتظر الموت». عبارة صادمة تلخص حجم المأساة النفسية التي يعيشها هؤلاء.

الأطفال في الأحياء يعرفونهم بـ «العتارة»، تلك الكلمة التي تقال لمن لا عمل له ولا فائدة منه. لكن الحقيقة أن هؤلاء «العتارة» هم من بنوا المدارس التي يدرس فيها هؤلاء الأطفال اليوم، وشقوا الطرقات التي يمشون عليها، وحافظوا على المؤسسات التي مازالت تخدم المدينة.

في النهاية، تبقى معاناة متقاعدي حمص صرخة صامتة في مدينة تحاول النهوض من بين الأنقاض. فبينما تُبنى الأبنية الجديدة وتُفتح الطرقات الحديثة، يُنسى أولئك الذين كانوا حجارتها الأساسية. يموتون ببطء، ليس بسبب الشيخوخة، بل بسبب الإهمال المجتمعي الذي يجعل من تقاعدهم ليس نهاية لعمل، بل بداية لموت.

صعوبات تؤخر أعمال إعادة تأهيل خطي جر المياه الأول والثاني في اللاذقية

اللاذقية/ سلاف العلي

لم تتم إعادة تأهيل خطي الجر الأول والثاني بشكل كامل بعد الحادث الطارئ الذي وقع صباح الأحد ٢٩ حزيران ٢٠٢٥ قرب نبع السن في ريف اللاذقية، والذي تسبب بانفجار عدد من الصواريخ داخل موقع عسكري سابق، مما أدى إلى اندلاع حريق وأضرار جسيمة في خطوط نقل المياه، وتوقف ضخ المياه عن عدة مناطق في المحافظة.

وأشارت المؤسسة العامة لمياه الشرب في اللاذقية إلى وجود صعوبات طبيعية كبيرة، تتعلق بوعورة الطرق وقساوتها في المنطقة التي تعرضت للحادث، تعيق جهود إعادة تشغيل الخطين بعد محاولة إصلاح الأضرار الناجمة عن الانفجار. وبالرغم من هذه التحديات، بدأت فرق المؤسسة بالتنسيق مع كوادر الموارد المائية استئناف ضخ المياه تدريجياً باتجاه الأحياء الجنوبية لمدينة اللاذقية، مع متابعة دقيقة لضمان استقرار ضغط المياه ووصولها لجميع المشتركين.

ودعت المؤسسة الأهالي إلى الاستمرار في ترشيد استهلاك المياه خلال الساعات والأيام القادمة، بهدف تسريع وصول المياه إلى أكبر عدد ممكن من السكان، حتى تستقر عملية الضخ بشكل كامل.

كما أكدت المؤسسة أن العديد من خطوط جر المياه تعرضت في السابق للتخريب، والصدأ، وسرقة أجزاء كثيرة منها، بالإضافة إلى تجاوزات عدة في الضواحي والمناطق الحديثة، فضلاً عن القرى والمساكن التي كانت منقطعة أصلاً عن شبكات جر المياه العامة، والتي لم تُعاد حتى الآن إلى الخدمة، رغم تخصيص مبالغ مالية كبيرة لأعمال الصيانة والإصلاح منذ أيام الإدارات السابقة في مؤسسات النظام السابق.

وفي تصريح قالت انتصار العامر، المهندسة في مؤسسة مياه اللاذقية: «إن انفجار عدد من الصواريخ القديمة وغير الفعالة داخل موقع عسكري سابق تابع للنظام الساقط بالقرب من نبع السن أدى إلى حريق تسبب في أضرار مادية كبيرة على خطي الجر الأول والثاني، ما أدى إلى توقف ضخ المياه عليهما». وأوضحت أن ذلك تسبب بتوقف ضخ المياه عن عدد من قساطل المياه في المنطقة الجنوبية من مدينة اللاذقية، بالإضافة إلى مناطق أخرى واسعة.

وأضافت أن المناطق المتأثرة بالانقطاع تشمل: المنطقة الجنوبية وأحياء الشيخ ضاهر، المار تقلا، الأشرفية، الأمريكان، حي السجن، القاروس، المشروع السابع، حي قنينص، مشروع «ب»، بسنادا، الحمام، الزراعة، الرمل الشمالي والجنوبي، منطقة الجامعة، والسكن الجامعي. وأكدت أن فرق المؤسسة تتابع التنسيق مع الجهات المعنية للكشف عن الأضرار والبدء بأعمال الإصلاح بالسرعة الممكنة.

ولا تزال المياه مقطوعة بشكل كامل عن أجزاء كبيرة من منازل المحافظة والريف، بينما تتلقى بعض أحياء المدينة مياهاً لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات خلال ٢٤ ساعة، ولكن بشكل غير مستمر، إذ تنقطع المياه أحياناً. وفي مناطق الضواحي والأرياف البعيدة عن مركز المدينة، لا تصل مياه الشرب منذ يوم الحادث وحتى الآن.

ونظراً لارتفاع درجات الحرارة والرطوبة خلال هذه الفترة، اضطر العديد من الأهالي لشراء المياه للشرب، والطبخ، والغسيل، حيث تعاونت أسر عدة على شراء صهاريج مياه تتكون من ١٥ برميلاً كبيراً بسعر يتراوح بين ١٠٠ ألف و١٢٥ ألف ليرة سورية، وتعبأ المياه في هذه الصهاريج من ينابيع جبلية في ريف اللاذقية، إلا أن هذه المياه غير مضمونة من حيث عدم التلوث أو سلامتها الصحية، خصوصاً بالنسبة للأطفال. وعلى الرغم من التحذيرات الصحية المتكررة، يلجأ الأهالي إلى شراء هذه المياه بدافع الضرورة والاحتياج الماسة لمياه الشرب والطهي والتنظيف.

alsori.net